جمهورية مصر العربية
معهد التخطيط القومي
الدراسات العليا

البحث التطبيقي

عنوان البحث باللغة العربية	**أثر برامج التمكين الاقتصادي في خفض حدة الفقر بمصر –دراسة حاله: برنامج فرصة**
عنوان البحث باللغة الإنجليزية	**Impact of Economic Empowerment Programs on Reducing Poverty in Egypt: Case Study - Forsa Program**
إعداد	**عمر يحيى عمر محمد**
إشراف	**أ.د / محمد ماجد خشبه**

لاستكمال متطلبات الحصول على الماجستير المهني

"التخطيط للتنمية المستدامة"

2022

ملخص

تلعب برامج التمكين الاقتصادي دوراً بارزاً فى الحد من الفقر فهى تعد مدخلا لخلق فرص العمل وتحقق الأستقرار الاجتماعي للأسر الأشد فقرا وتساهم فى تحقيق استراتيجية التنمية المستدامة (رؤية مصر **2030**).

وتهدف تلك الدراسة على دراسة آليات برامج التمكين الاقتصادى العاملة فى مصر و بعض التجارب الدولية للتمكين الاقتصادي الناجحة فى نهج تحررالفئات الأشد فقراً من براثن الفقرالمدقع .

وقد توصلت الدراسة على ضرورة توحيد الجهود المبذولة من القطاعين الحكومي وغير الحكومي (العامل فى قطاع تمويل و دعم المشروعات متناهية الصغر) للعمل تحت مظله المشروع القومي لتنمية الأسرة المصرية. ومن خلال تطبيق نهج " التحرر من الفقر " محدد الأهداف والمبني على الأدلة العلمية ليساند الأفراد الأشد فقراً على الصمود أمام الصدمات الاقتصادية و تأمين احتياجتهم الأساسية و تمكينهم اجتماعيا.

الكلمات المفتاحية : التمكين الاقتصادي – التمكين الاجتماعي – نهج التحرر من الفقر– الأدلة العلمية –رؤية مصر 2030

Abstract

Economic empowerment programs play an important role in reducing poverty, as they are an input to create jobs and achieve social stability for the poorest families and contribute to the achievement of the Sustainable Development Strategy (Egypt Vision 2030).

This study aims to study the mechanisms of economic empowerment programs operating in Egypt and some international experiences of economic empowerment successful in the approach of freeing the poorest groups from the clutches of extreme poverty.

The study found the need to unite the efforts of the governmental and non-governmental sectors (working in the sector of financing and supporting micro-enterprises) to work under the umbrella of the national project for the development of the Egyptian family. By applying a targeted, evidence-based " Graduation from poverty" approach, it supports Ultra-Poor people to withstand economic shocks, secure their basic needs and empower them socially.

Keywords: Economic Empowerment-Social Empowerment - Graduation from poverty Approach –Scientific evidence -Egypt Vision 2030

محتويات البحث

الموضوع	الصفحة
المبحث الأول : الإطار النظري للبحث	1 - 8
1 المقدمة	1
2 المشكلة البحثية	1
3 أهداف البحث	2
4 أهمية البحث	2
5 تساؤلات البحث	2
6 منهجية البحث	3
7 حدود البحث	3
8 الدراسات السابقة	3
9 مفاهيم أساسية	6
المبحث الثاني : برامج التمكين الاقتصادي في مصر	9 – 18
أولاً: مبادرة مستورة	10
ثانياً: صندوق التنمية المحلية	11
ثالثاً: برنامج باب أمل	14
رابعاً: جهاز تنمية المشروعات المتوسطة والصغيرة ومتناهية الصغر	16
المبحث الثالث : تجارب دولية لبرامج التمكين الاقتصادي	18 – 23
أولاً: تجربة بنجلاديش -منظمة بناء الموارد عبر المجتمعات (BRAC)	18
ثانياً: تجربة ولاية بيهار- الهند - منظمة تعزيز سبل العيش الريفية (JEEViKA)	21
المبحث الثالث: دراسة حالة - برنامج فرصة للتمكين الاقتصادي	23 - 28
نتائج وتوصيات البحث	29 - 30
أولاً : نتائج البحث	29
ثانياً: توصيات البحث	30
المراجع	31 – 33

المبحث الأول

الإطار النظري للبحث

1 المقدمة

تمثل التنمية المستدامة هدفاً للمجتمعات الإنسانية، فالتنمية هي التوظيف الأمثل لكل الامكانيات البشرية والمادية المتاحة في المجتمع لإحداث التطوير المنشود، ويعد الإنسان هو هدف التنمية وغايتها، فنجاح واستدامة البرامج التنموية مرهون بمساهمة ومشاركة الإنسان وحسن تأهيله وتدريبه وإعداده.

تعد مشكلة الفقر أهم معوقات التنمية المستدامة، كما أن ارتفاع معدلات البطالة وقلة الدخل وانتشار الأمية وانتشار الأمراض نتيجة سوء التغذية وضعف الرعاية الصحية من أهم مسببات انتشار الفقر في مصر وبالأخص في ريف مصر.

ووفقاً لمؤشر قياس الفقر والتفاوت في الاستهلاك لعام 2020/2019 سجلت اجمالي نسبة الفقر في أقاليم مصر 27,9%، وأن نسبة 42,8% من سكان ريف الوجه القبلي لا يستطيعون الوفاء باحتياجاتهم الأساسية من الغذاء وغير الغذاء مقابل نسبة 23.1% بريف الوجه البحري، وأن نسبة 14.7% من سكان المحافظات الحضرية فقراء.[1]

ولدعم التنمية ومواجهة الفقر، أُطلِق في عام 2014 برنامج الإصلاح الاقتصادي الطموح للحكومة الذي تضمن إلغاء دعم منتجات الطاقة، واعتماد سعر صرف مرن، وتطبيق ضريبة القيمة المضافة الجديدة، وقد حرصت الحكومة على أعمال تدابير الحماية الاجتماعية لاسيما في ظل ارادة سياسية ساعية لإصلاح منظومة المساعدات الاجتماعية وتحديثها لتوسيع نطاق برامج الحماية الاجتماعية والتمكين الاقتصادي. واستهدفت تلك البرامج التخفيف من الآثار السلبية المحتملة قصيرة الأجل للإصلاحات على أشد شرائح السكان فقراً ومحدودي الدخل والأولى بالرعاية.

وفي عام 2015 تم أطلاق برنامج الدعم النقدي المشروط "تكافل وكرامة" وقد استهدف 3.8 مليون أسرة بما يقرب من 15 مليون فرد، وذلك على نحو يراعي تحقيق العدالة الاجتماعية وتخفيف آثار برنامج الإصلاح الاقتصادي.[2]

وفي ظل تأثير جائحة فيروس كوفيد-19 المستمر على الاوضاع الاقتصادية والاجتماعية وأثرها المباشر على الفقر في مصر فأن من المتوقع أن تتسبب في ارتفاع معدل الفقر في مصر بما يتراوح بين 5.5 نقطة مئوية أو ما يعادل زيادة الفقراء بنحو 5.6 مليون فرد، ونحو 12.2 نقطة مئوية أو ما يعادل 12.5 مليون فرد في عام 2021/2020 وفقا لسيناريوهات مختلفة. (محمد، 2020)

2 المشكلة البحثية

فى ظل الآثار الناجمة من تفشي فيروس كورونا وتأثيره على الحالة الاقتصادية والاجتماعية على المستوى العام والآثار السلبية الناتجة عن تطبيق برنامج الاصلاح الاقتصادي ، وأيضاً موجة التضخم العالمية التي تعد مصر جزءاً منها و ما يترتب على كل هذه المشكلات من فقد وظائف و ارتفاع عام من مستوى الأسعار وانخفاض الدخل وما يترتب عليها من نتائج سلبية تعلق بحرمان الأسر الأكثر احتياجاً وفقراً من توفير متطلبات الحد الأدنى من الاحتياجات الأساسية الغذائية

[1] الجهاز المركزي للتعبئة العامة والأحصاء، أهم مؤشرات بحث الدخل والانفاق والاستهلاك عام 2020/2019

[2] الاستراتيجية الوطنية لحقوق الانسان 2026/2021

وغير الغذائية ، وبما يترتب على ذلك من تهديد الإستقرار الاجتماعي للأسرة والمجتمع ، ومن ثم يتطلب الأمر توفير العديد من التدخلات وصور التمكين والدعم المختلفة للأفراد والأسر للتعامل مع تلك المشكلات .

3 أهداف البحث

تسعي هذه الدراسة الى إلقاء الضوء على بعض مبادرات التمكين الاقتصادي للأسر الأكثر احتياجاً فى مصر ومدى مساعدة ومساندة هذه الأسر للإلتحاق بسوق العمل، وتتم الدراسة على برنامج محدد هو (برنامج فرصة). ولتحقيق هدف البحث يتم انجاز الأهداف التالية:

- معرفة أثر برنامج فرصة في زيادة دخل الأسر الأكثر احتياجاً
- معرفة آليات التدريب المهني والتأهيل لدخول سوق العمل في إطار البرنامج
- معرفة آليات تمويل المشروعات متناهية الصغر في إطار البرنامج
- التعرف على جوانب التنسيق والتكامل مع أدوار أخرى معنية بالتمكين الاقتصادي في مصر

4 أهمية البحث

تأتي أهمية الدراسة من خطورة مشكلة الفقر والآثار المترتبة عليها، وما تعكسه من انخفاض لمستوي الدخل وأعباء ارتفاع مستوي الأسعار وزيادة أعداد المتعطلين عن العمل وهو ما يؤثر سلباً على الإستقرار الاجتماعي، وعلى مستوي الأسر الفقيرة وعلى المستوى القومي.

وتحاول الحكومة المصرية جاهدة على محاولة السيطرة على هذه المشكلات من خلال مبادرات وبرامج متعددة من بينها (برنامج فرصة)، كما حيث شرعت الحكومة في أنشاء قواعد بيانات قومية عن الأسر الفقيرة تشمل 8.5 مليون أسرة تضم 31 مليون فرد، ألا أن برامج الحماية الاجتماعية التي أطلقتها الحكومة لا تشمل جميع الفئات المستحقة. [3]

ويعد أطلاق "برنامج فرصة" محل الدراسة أحد مخرجات لجنة العدالة الاجتماعية برئاسة رئيس مجلس الوزراء وعضوية عدد من الوزارات المعنية ويهدف الى خلق منظومة متكاملة لدعم الأفراد والأسر محدودة الدخل وتأهيلهم للانخراط في سوق العمل. ويركز البرنامج على الدمج الاجتماعي للمرأة الفقيرة وتمكينها اقتصادياً وإدخالها سوق العمل واستدامة بقائها فى سوق العمل. وتفيد هذه الدراسة فى توضيح الدور الفعلي للبرنامج والذي يعد من أكبر برامج التمكين الاقتصادي التي تنفذها الدولة المصرية.

5 تساؤلات البحث

يتمثل التساؤل الرئيسي للبحث فيما يلي:

معرفة ماهي أوجه دعم برنامج فرصة في المساهمة بالقضاء على الفقر في مصر؟

أما الأسئلة الفرعية فهي على النحو التالي:

- كيف يمكن أن تساهم برامج التمكين الاقتصادي فى رفع مستوي دخل الأسر الأكثر احتياجا؟
- ماهي آليات التدريب المهني والتأهيل لسوق العمل؟
- ماهي أليات تمويل المشروعات متناهية الصغر؟

[3] . الاستراتيجية الوطنية لحقوق الانسان 2026/2021

- ماهي آليات الاستدامة والاستمرار في العمل؟
- كيفية التنسيق بين الجهات والمؤسسات العاملة في مجال التمكين الاقتصادي فى مصر؟

6 منهجية البحث

تستخدم الدراسة منهج دراسة الحالة لإستكشاف أهم أنشطة التمكين الاقتصادي بوزارة التضامن الاجتماعي **(برنامج فرصة)** لدعم الفئات الاكثر فقراً، وبحث طبيعة الاستمرار أو التغير في ذلك الدور.

تعتمد الدراسة على إجراء مقابلة مع مستشار وزارة التضامن الاجتماعي للتمكين الاقتصادي كمصدر للبيانات والمعلومات الأولية. وترجع الدراسة للوثائق الحكومية والدراسات المكتبية والتقارير الدولية كمصدر للبيانات والمعلومات الثانوية.

7 حدود البحث

- **حدود مكانية:** جمهورية مصر العربية
- **حدود زمنية:** الفترة من 2018 حتى 2022

8 الدراسات السابقة

8-1 دراسة: زينب عباس زعزوع وآخرون عام (2021)، تأثير وباء كوفيد-19 على نجاح واستقرار المشروعات الصغيرة والمتوسطة في جمهورية مصر العربية: دراسة ميدانية

استهدفت الدراسة وضع مصر الاقتصادي قبل وبعد وباء كوفيد-19 ،وحالة المشروعات الصغيرة و المتوسطة بعد أنتشار الوباء ، وقد أوضحت النتائج أنه يجب علي الدولة أتخاذ خطوات جادة لتشجيع اقراض المشروعات الصغيرة و المتوسطة قروض منخفضة التكلفة ،من خلال إصدار قواعد و معايير اجرائية وفنية جديدة لتيسير منح أصحاب المشاريع الصغيرة و المتوسطة القروض المناسبة مع وضع آلية للتعامل مع التعثر المالي للمشاريع بأسلوب يتناسب معها وخلق مصادر جديدة ومتنوعة للتمويل ،و تشجيع جميع الجهات التي تقوم بمساندة المشروعات الصغيرة و المتوسطة .

8-2 دراسة: ايمان محمد عبد اللطيف مصطفى عام (2020)، العلاقة بين الفقر والنمو الاقتصادي بالتطبيق على الحالة المصرية خلال الفترة "2017/2018 -1999 /2000

استهدفت الدراسة عدم التناسب بين تنامى الاقتصاد القومي مع معدلات الفقر في المجتمع وقدت اوضحت النتائج أنه رغم ارتفاع معدلات النمو الاقتصادي وانخفاض معدلات البطالة فقد ارتفعت معدلات الفقر نتيجة انخفاض متوسط الاستهلاك الحقيقي للفرد مع ارتفاع تكلفة المعيشة. ويعد انخفاض مستوى التعليم هو أكثر العوامل ارتباطا بمخاطر الفقر في مصر، وأنه من استقراء أرقام النمو السكاني و معدلات الفقر تبين وجود علاقة طردية بينهما .

8-3 دراسة: عفت الزغبي عام (2020)، دور وزارة التضامن الاجتماعي بجمهورية مصر العربية في دعم المشروعات متناهية الصغر: دراسة في الفترة 2012-2018

استهدفت الدراسة دعم المشروعات المتناهية الصغر في مصر ، حيث اثبتت سياسات الدعم عدم قدرتها منفردة على الحد من الفقر نظرا لأنها لا تقدم حلولا تنموية مستدامة للمشكلة ، ويوجد ادراك عالمي متزايد لأهمية تشجيع الأنشطة الاقتصادية التي تعود بالدخل على الفقراء مع تحديث سياسات الرعاية الاجتماعية ، وأشارت الى استمرار وزارة التضامن

الاجتماعي في دعم المشروعات متناهية الصغر في الفترة من 2018/2012 وأيضا زيادة تنوع المنتجات المقدمة من قبل الوزارة والبحث عن مصادر جديدة للتمويل والشراكات لدعم المشروعات متناهية الصغر كآلية للحد من الفقر لدى الفئات الأكثر احتياجاً.

8-4 دراسة: محمد سعيد عبد المجيد وآخرون عام (2019)، برامج الإصلاح الاقتصادي والتنمية في المجتمع المصري دراسة تطبيقيه على برنامج الإصلاح الاقتصادي نوفمبر

استهدفت الكشف عن مدي نجاح برنامج الاصلاح الاقتصادي نوفمبر 2016 في تحقيق تنمية حقيقية للمجتمع المصري ، وقد أوضحت النتائج أن هناك بعض التأثيرات الإيجابية مقابل أن معظم التأثيرات سلبية لعدم مراعاتها للأبعاد المتكاملة لعملية التنمية ، ومن ثم هناك حاجة لبرنامج اصلاح شامل اجتماعي و اقتصادي معا يضع المواطن في قلب السياسات التنموية و يمنح الأولوية للفقراء و المهددين بالفقر ، ويطلق طاقات الاستثمار المعطلة ويحسن الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية للمواطنين.

8-5 دراسة: رمضان أحمد عبد المطلب عبد العزيز عام (2019)، المشروعات الصغيرة كأحد آليات دعم فقيرات الريف من منظور التخطيط الاجتماعي

استهدفت الدراسة، تحديد آليات دعم المرأة فى الريف، على الرغم من الجهود المبذولة لزيادة مشاركة المرأة بصفة عامة والمرأة الريفية بصفة خاصة لدفع عجلة التنمية سواء كانت هذه الجهود من خلال منظمات

ومؤسسات حكومية وأيضا أهلية الا أنه لم تتمكن هذه الجهود من تغيير كبير لوضع المرأة الريفية. واوضحت النتائج أن من أهم أليات المؤسسات الأهلية لمواجهة الفقر هو التوسع في أنشاء وتنفيذ المشروعات الصغيرة، وأن أهم الصعوبات نقص الأموال المتاحة بالمؤسسات لتمويل المشروعات المراد تنفيذها، وأن من أهم أسباب عزوف فقيرات الريف عن المشروعات الصغيرة هو الخوف من الفشل.

8-6 دراسة: سعاد ابراهيم العزازي وآخرون عام (2018)، الآثار الاجتماعية لبرنامج الإصلاح الاقتصادي علي الأسرة المصرية "تحرير سعر الصرف نموذجًا "

استهدفت تأثير تحرير سعر الصرف على مستوي معيشة الأسرة المصرية حيث أظهرت الدراسة أن نسبة (64.8%) من أفراد العينة يرون أن الدخل غير كافي لتلبية احتياجات الأسرة، وتشكلت التدابير المختلفة التي تلجأ اليها الأسرة في حالة عدم كفاية الدخل في العمل الإضافي بنسبة مئوية 50.8 % والاقتراض بنسبة مئوية 18.8%، وقد اوضحت النتائج أن الاساليب التي تنتهجها الأسرة المصرية الاتي: التخلي عن الكماليات والتركيز على الاساسيات، قلة الزيارات المنزلية، العزلة داخل المنزل واللجوء الي وسائل التواصل الاجتماعي، زيادة معدلات القلق والتوتر والخوف من المستقبل.

8-7 دراسة: الشيماء محمد أسامة عام (2018)، الأبعاد الاجتماعية وعلاقتها بالتسرب من التعليم الأساسي – دراسة تطبيقية على وحدة التسرب من التعليم بمنطقة الوارديان

استهدفت الدراسة، التعرف على الابعاد الاجتماعية وعلاقتها بالتسرب من التعليم الأساسي من خلال دراسة تمت على المتسربين بمرحلة التعليم الأساسي المقيدين بوحدة التسرب بالورديان بمدينة الإسكندرية ، و أهم ما خلصت الية الدراسة أن أفراد العينة يجدون صعوبة في اجتياز الامتحانات بدون وجود من يعاونهم على المذاكرة، و أنهم لا يستطيعون أخذ دروس خصوصية لاجتياز الامتحانات ويعملون مقابل أجر مادى لكي يساعدون أسرهم فى تحمل تكاليف المعيشة وأن الدراسة لا تحقق طموح أسر أفراد العينة .

8-8 دراسة: خالد عبد الحميد حسانين عام (2018)، تطور الفقر وأنماط الاستهلاك الغذائي في مصر (دراسة تحليلية وتطبيقية)

استهدفت الدراسة، تطور الفقر في مصر وقدت اوضحت النتائج أنه شهدت مصر زيادة مستمرة في معدلات الفقر ومزيدا من انخفاض في مستوي معيشة الفقراء و خاصة في المناطق الريفية و تعد محافظات صعيد مصر الأعلى في نسب الفقر، مع ارتفاع عام لمستويات في كافة المناطق الريفية و الحضرية.

8-9 دراسة: الصديق طلحة محمد رحمة عام (2017)، دور التمويل الأصغر فى تحقيق التنمية المستدامة فى الدول الافريقية

استهدفت الدراسة، دور التمويل الأصغر ضمن إطار المالية الاسلامية في الحد من ظاهرة الفقر فى المناطق الريفية بالدول الاسلامية وقد برز التمويل الأصغر كوسيلة للتنمية الاقتصادية والاجتماعية لمساعدة محدودي الدخل من صغار المزارعين والمنتجين والفقراء في العالم وتمكينهم من الخروج من دائرة الفقر، مع الاهتمام المتزايد للتقليل من حدة الفقر بصفة عامة، وازدادت الرغبة في تفعيل الدور الذي يمكن أن يؤديه التمويل الأصغر كأداة ناجحة لبلوغ ذلك الهدف وتحقيق التنمية المستدامة .

8-10 دراسة: منال جابر مرسي محمد عام (2017)، قدرة التنمية المالية على الحد من الفقر فى مصر: دراسة قياسية خلال الفترة (1990-2017)

استهدفت الدراسة، أهمية القطاع المالي الموجه إلي القطاع الخاص والأسواق المالية في تحريك الاقتصاد و الحد من الفقر , وأشار البحث الى :

- يعتبر استقرار الاقتصاد الكلي أحد الشروط اللازمة للتنمية الفعالة والحد من الفقر.
- يجب توفير البيئة الداعمة لزيادة نشاط الإقرا ض متناهي الصغر في مصر
- دعم ومساعدة الجمعيات الأهلية التي تمتاز بسجل ناجح في مجال الإقرا ض متناهي الصغر
- توفير خدمات غير مالية من خلال تدريب المستفيدين ومسئولي الإقرا ض واعداد دراسات الجدوى

8-11 دراسة: ماجد محمد يسري الخربطلي عام (2018)،مدى مساهمة سياسات صندوق النقد الدولي فى زيادة حدة الفقر فى مصر

استهدفت الدراسة تحليل نتائج سياسات صندوق النقد الدولي فى زيادة حدة الفقر وقدت اوضحت النتائج أن نموذج التنمية الاقتصادية المتبع فى مصر يفتقد الى جوانب اجتماعية أساسية و بخاصة التوزيع العادل لعوائد التنمية، كما أن السياسات الاقتصادية التي انتهجتها الدولة وخاصة سياسات صندوق النقد الدولي قد ساهمت في تردى الأوضاع الاقتصادية و انخفاض مستوي المعيشة و ساهمت فى زيادة مشكلة الفقر.

8-12 دراسة: احمد محمد نبوي حسب النبي عام (2017) ، دراسة تحليلية لمفهومي الفقر والعدالة الاجتماعية في ضوء الفكرين الاقتصادي و السيكولوجي المعاصرين و أمكانية الافادة منهما فى مصر

استهدف الدراسة الاستفادة من مدخل التحليل الفلسفي في استقصاء المفاهيم المتصلة بظاهرة الفقر. وقام الباحث بتحليل مظاهر الفقر وأنواعه والآثار السلبية المترتبة عليه في ضوء الفكر الاقتصادي المعاصر. وخلص البحث إلى أن ارتفاع معدلات بطالة الوالدين تؤدي إلى ارتفاع معدلات فقر الأسرة، وانخفاض المستوى التعليمي للأبناء. وانتهي البحث إلى أن ارتفاع المستوى التعليمي لأولياء الأمور يؤدى إلى ارتفاع المستوى التعليمي للأبناء، ويسهل من الحراك الاجتماعي/الاقتصادي لهم، في حين أن زيادة معدلات الفقر المصحوبة بانخفاض المستوي التعليمي للوالدين يؤديان في كثير من الأحيان إلى انتقال الفقر للأبناء.

8-13 دراسة: رانيا فتحي حباجى على عام (2016)، دور رأس المال الاجتماعي في تحقيق التنمية المستدامة دراسة لدور المنظمات غير الحكومية في تطوير رأس المال الاجتماعي لتنمية مدينة بورسعيد

استهدفت الدراسة التعرف على مفهوم رأس المال الاجتماعي فى أطار التأكيد على ضرورة الاستفادة من الروابط والعلاقات غير الرسمية في عملية التنمية المستدامة خاصة فى البلدان النامية. ومما يزيد في أهمية رأس المال الاجتماعي أنه نتيجة تنمية وطنية شاملة من خلال إنشاء المنظمات غير الحكومية وتفعيل دورها في تطوير رأس المال الاجتماعي، وقد أظهرت الدراسة وجود معوقات تحول دون قيام المنظمات غير الحكومية بدورها في تطوير رأس المال الاجتماعي.

8-14 دراسة: جمال محمد حماد عام (2016)، دور واقع التمكين الاقتصادي للمرأة في القطاع غير الرسمي "دراسة حالة للمرأة المعيلة في الريف"

استهدفت الدراسة التعرف على ابعاد التمكين الاقتصادي للمرأة المعيلة فى القطاع غير الرسمي فى الريف وقد أوضحت النتائج أنه ينبغي النظر لمشاركة المرأة المعيلة وتمكينها اقتصاديا في حدود المتاح من التشريعات والقبول الاجتماعي وتضافر لمجمل العلاقات الاجتماعية والانتاجية التى من خلالها تساهم المرأة اقتصاديا واجتماعيا في رفاهية أسرتها وتقدم مجتمعها،

8-15 دراسة: ايناس محمد فتحي غزال (2015)، الاستبعاد الاجتماعي للمرأة العاملة فى القطاع الغير رسمي فى المجتمع المصري – دراسة سوسيولوجية على عينة من النساء المعيلات بمدينة الاسكندرية

استهدفت الدراسة التوصل لهدف رئيسي مؤداه تقديم صورة عامة وحقيقية لظاهرة الاستبعاد الاجتماعي للمرأة المعيلة في قطاع العمل غير الرسمي في مجتمعنا المصري من خلال تشخيص الأوضاع الاجتماعية والاقتصادية لهذه الشريحة.

8-16 دراسة: مرقص عبد المسيح عبدة عام (2014)، دور الجمعيات الأهلية في الحد من الفقر

استهدفت الدراسة التعرف على شكل وطبيعة الأدوار المختلفة التي تؤديها الجمعيات الأهلية والمنظمات الغير حكومية في مواجهة ظاهرة الفقر والحد من انتشاره وقدت اوضحت النتائج الى ارتفاع أعداد الفقراء نظرا لسياسات التهميش والاقصاء والاستبعاد الاجتماعي وانتشار عمالة الأطفال بين الأسرة الفقيرة، وان أكثر أسباب الفقر انخفاض الدخل والارتفاع المستمر في الاسعار واحتكار الأسواق والمعاش المبكر وعدم تعيين الخريجين والأمية والمرض وكثرة الزواج والالتزامات الأسرية.

9 مفاهيم أساسية

أولا: أنواع الفقر

9-1 يوجد أنواع متعددة للفقر على النحو الآتي[4]:

9-1-1 الفقر النقدي

وهو ذلك النوع الذي يكون فيه الفقير غير قادر على تحمل النفقات ويعبر عنه " بمعدل الفقر "

9-1-2 الفقر المطلق

وهو ذلك النوع الذي لا يستطيع فيه الفقير بواسطة دخله الوصول إلى إشباع حاجاته الضرورية (كالمأكل والملبس والصحة والتعليم).

[4] Tikhomova, N.(2015.) The Structural Preconditions and Basic Types of . Poverty in Russia", Research, Vol.54, Issue.

9-1-3 الفقر النسبي

وهو ذلك النوع الذي يبرز الفروق في مستويات الموارد النسبية وعدم المساواة في توزيع تلك الموارد في المجتمع أي يمكن وصفه بأنه إفتقار الفرد أو الجماعة إلى الموارد مقارنة بأفراد المجتمع الآخرين.

9-1-4 الفقر المدقع

وهو ذلك النوع الذي يكون فيه الفرد غير قادر على الوصول إلى إشباع حاجاته الغذائية بواسطة دخله.

9-1-5 الفقر متعدد الأبعاد

يشمل مؤشر الفقر متعدد الأبعاد عناصر غير مادية كتوافر الإحتياجات الأساسية من الخدمات العامة مثل (الصحة والتعليم والمسكن المناسب)

ثانيا: الأسباب الاقتصادية والاجتماعية للفقر

9-2-1 الأسباب الاقتصادية

تتمثل الأسباب الاقتصادية للفقر فى الآتي:

أ. تدنى مستويات الدخول والموارد اللازمة للحصول على الضروريات الأساسية كالغذاء، المأوى، الملبس، وانخفاض مستويات الصحة والتعليم.

ب. عدم الاستغلال الأمثل للموارد الاقتصادية المتاحة لدى الدول لتحسين المستوى الاقتصادي والاجتماعي، ويصبح المجتمع استهلاكي وغير منتج.

ت. انخفاض مستوى إنتاجية العمال، حيث أن الإنتاجية لها علاقة بالحصول على التعليم والخدمات الصحية والائتمان

ث. ارتفاع معدلات البطالة والدين الخارجي والأزمات المالية تسببت في الكثير من المشاكل للفقراء

9-2-2 الأسباب الاجتماعية

تتمثل الأسباب الاجتماعية للفقر في الآتي:

أ. ارتفاع معدل الأمية وتدنى مستوى التعليم والتدريب المهني لمتطلبات سوق العمل

ب. تهميش دور المرأة، وخاصة في المناطق الريفية، وأبعاد ا عن السياسات التي تحد من الفقر

ت. التفاوت الصارخ في توزيعات الثروة والدخول والذي يؤدى إلى إقصاء شرائح مختلفة من المجتمع

ث. انتشار الفساد والبيروقراطية، مما يلحق الضرر بتوزيع الإنفاق العام ويعرقل النمو

ج. ضعف قدرة المؤسسات الرسمية وغير الرسمية في مكافحة الفقر .(مصطفي،2020)

ثالثا: مفهوم التمكين الاقتصادي

9-3-1 مفهوم التمكين

التمكين يقصد به كما يراه Robert Adams العناية بهؤلاء الأفراد و جماعات أو مجتمعات ليصبحوا قادرين علي تحسين ظروفهم من خلال تحقيق الأهداف الخاصة بهم ليصبحوا بتلك الوسيلة قادرين على العمل فى أتجاه مساعدة أنفسهم والاخرين وليكونوا أكثر حكمة في تحديد نوعية حياتهم. (Adams-2005p.8) وعرفت Barbara Solomon التمكين بأنه عملية بواسطتها يمكن مساعدة الاشخاص على تطوير أنفسهم وتزويدهم بمهارات تدريبية ليؤثروا بتدخلهم الشخصي في تمثيل أدوار ذات قيمة. (Hardina 2007p32)

9-3-2 مفهوم التمكين الاقتصادي

يعرف على أنة " تعزيز الفقير أقتصاديا ومساعدتة فى الحصول على دخل يمكنة من تلبية حاجاتة وحاجات أسرتة

،وكذلك تنمية قدراته على الوصول الي تأسيس مشاريعه الاقتصادية الخاصة أو الحصول على وظائف في المؤسسات الانتاجية والخدمية "(المجلس القومي للمرأة، 2015، ص1)

وأيضا يعرف بأنه تعظيم المشاركة الاقتصادية للأفراد والمشاركة في وضع سياسات التنمية وتخفيض معدلات البطالة ودعم المناطق الريفية والحد من ظاهرة الفقر (قنديل 2006.ص42)

وأيضا يعرف بأنة هو قدرة كل فرد في المجتمع في الحصول على الدخل الكافي ليعيش حياة كريمة ويستطيع إشباع احتياجاته الأساسية ويكون دور الخدمة الاجتماعية على مستوي المجتمع هو الاعداد الجيد للأخصائي للمشاركة في تنمية وإدارة خطط التنمية الاقتصادية. (Cox,2002p.80)

وقد تم تعريف التمكين الاقتصادي للمرأة، بأنه مدى زيادة الفرص الاقتصادية المتاحة للمرأة، مما يعمل على تطوير اتجاهاتها الاجتماعية والثقافية، ويضمن لها بيئة العمل المرنة والتي تعمل على مساعدتها لتوائم ما بين مسؤوليات الرجل والمرأة في الأسرة والعمل، وكذلك قبول انخراط المرأة في مجالات متعددة، والعمل على إيجاد البيئة التشريعية الملائمة لمشاركة اوسع للمرأة في النشاطات الاقتصادية. (السيوف، 2007)

9-3-3 برامج التمكين (الاندماج) الاقتصادي

برامج التمكين الاقتصادي هي مجموعة من التدخلات المنسقة ومتعددة الأبعاد التي تدعم الأفراد والأسر والمجتمعات لزيادة دخلهم وأصولهم. لذلك تهدف برامج التمكين الاقتصادي إلى تسهيل الهدف المزدوج المتمثل في تعزيز المرونة والفرص للأفراد والأسر الفقيرة. يتم تحقيق هذه الأهداف من خلال تعزيز الروابط بين المجتمع والاقتصاد المحلي.

(The State of Economic Inclusion Report 2021.p19)

رابعا: مفهوم المشروعات متناهية الصغر

ويعرف المشرع المصري بالقانون رقم 201 لسنة2020 المشروعات متناهية الصغر بأنه كل تمويل لأغراض اقتصادية إنتاجية أو خدمية أو تجارية، للمشروعات متناهية الصغر المبينة بقانون تنمية المشروعات المتوسطة والصغيرة ومتناهية الصغر المشار إلية، على ألا يجاوز قيمة تمويل المشروع متناهي الصغر مائتي ألف جنية مصري، وذلك للمشروع الواحد. ويجوز لمجلس أدارة الهيئة زيادة الحد الاقصى لتمويل المشروع متناهي الصغر للمشروع الواحد أو الشخص الطبيعي الواحد بما لا يجاوز (10%) سنويا وفقا للظروف الاقتصادية.[5] ويعرف المجلس الاستشاري لمساعدة الفقراء (CGAP) التمويل الاصغر بأنه حزمة من الخدمات والمنتجات المالية المقدمة لمحدودي الدخل والفقراء بما فيما ذلك الاقراض والإدخار والتأمين وتحويل الاموال.[6] ويعرف الإقراض الأصغر بأنه منح قروض متناهية الصغر للفقراء الذين يعيشون قرب خط الفقر من أجل القيام بمبادرات توليد الدخل التي تمكنّهم من العيش دون مساعدات اقتصادية إضافية. (Canale,2010p.11). ويشير التمويل الصغير إلي القروض والادخار والتأمين وخدمات النقل وكذلك المنتجات المالية التي تستهدف العملاء ذوي الدخل المنخفض.[7]

وما يمكن قوله مما سبق هو أن مفهوم التمويل متناهي الصغر يقصد به تلك البرامج التي تركز على تقديم مجموعة متنوعة من الخدمات المالية وليس خدمات الإقراض فقط للأفراد الذين ليس لهم القدرة على الحصول على تلك الخدمات من المؤسسات المالية الرسمية، القادرين على بدء مشروعات مدرة للدخل، بمعنى أنه يأتي لمعالجة مشكلة الفقر والحد من البطالة.

---

[5] . 12 القانون رقم 201 لسنة 2020 ، بشأن تعديل بعض أحكام القانون رقم 141 لسنة 2014 بتنظيم نشاط التمويل متناهي الصغر المادة رقم 2،

[6] Consultative Group to Assist the Poor, https://www.cgap.org/

[7] https://www.yearofmicrocredit.org/

المبحث الثاني

برامج التمكين الاقتصادي في مصر

عرفت مصر التمويل متناهي الصغر حينما بدأت بأنشاء بنك التسليف الزراعي ثم بنك التنمية و الائتمان الزراعي، ومشروع الأسر المنتجة فى 1967،وقد كانت مساهمة القطاع المالي التجاري محدودة فى هذا النشاط إلى ان بدأت برامج التمويل متناهي الصغر في مصر عام 1988من خلال البنك الوطني للتنمية وجمعية رجال الاعمال بالإسكندرية وبدعم مالي وفني من الوكالة الامريكية للتنمية الدولية[8].وذلك بهدف إتاحة الإقراض متناهي الصغر للفئات الغير قادرة على الحصول على تمويل بنكي من المنشآت الصغيرة ومتناهية الصغر من الفقراء ومنذ ذلك الحين توالى ظهور مؤسسات التمويل متناهي الصغر التي تدعم هذا القطاع ماليا و فنيا من عدد من الجهات المانحة[9].

وقد اسهمت الوكالة الامريكية في توسيع نطاق التمويل متناهي الصغر فى مصر بشكل كبير ووضعت لذلك الآليات و المنهجية بهدف الإرتقاء بالأعمال في مواجهة نموذج الحد من الفقر الأسبق ،حيث ركزت على المشروعات الصغيرة بالحضر أي الفقراء النشطين اقتصاديا بدلا من الأنشطة الريفية المنزلية[10].وإلى أن تطور هذا الفكر كأهم الأسباب للقضاء على الفقر وتقدم مؤسسات التمويل متناهي الصغر,سواء الجمعيات والمؤسسات الأهلية الشركات التجارية ،الائتمان وخدمات تنمية الاعمال وخدمات التأمين الاصغر المحدود للمشروعات الصغيرة و متناهية الصغر.

وخلاف البنوك التجارية المشاركة في الاتحاد المصري لتمويل المشروعات المتوسطة والصغيرة ومتناهية الصغر والتي تقدر بعدد 9 بنوك وبعض الاجهزة الحكومية وتوجد 948 جمعية ومؤسسة أهلية (غير هادفة للربح) للتمويل متناهي الصغر و9 شركات تجارية حاصله على ترخيص مزاولة نشاط التمويل متناهي وتعمل بمصر حيث تقدم التمويل الي 3.4 مليون عميل 66% منهم نساء. ووفقا لتصريحات رئيس الاتحاد المصري للتمويل متناهي الصغر قفزت قيمة محفظة التمويل متناهي الصغر فى مصر بنهاية الربع الثالث من عام 2017 وذلك فيما يخص قيمتها الإجمالية وعدد العملاء المستفيدين، إذ زاد إجمالي المحفظة النشطة بمعدل 40% لتصل إلى 9.3 مليار جنيه مقارنة بـ 6.6 مليار جنيه في بداية عام 2017[11].

ووفقا لنوع التمويل يمكن تقسيم مصادر التمويل حسب الانواع التالية:

أ. **التمويل الرسمي:** من خلال المؤسسات المالية الرسمية كالبنوك وصناديق التوفير والادخار

ب. التمويل غير الرسمي: من خلال الاعتماد على التمويل الذاتي لصاحب المشروع أو الاقتراض من الاهل أو الاصدقاء وجمعيات الادخار وغالبا ما يشكل التمويل غير الرسمي نسبة كبيرة من هيكل تمويل المشروعات متناهية الصغر.

---

[8] EMF. . (2009)The Legal and Regulatory Environment for Microfinance in Egypt: Diagnostic Study with Focus on NGO Transformation Issues

[9] EMF and USAID(2008), Microfinance Programs Map

[10] Ghada Barsoum, ,(2006)Who gets Credit? The Gendered Division of Microfinance Programs in Egypt, Canadian Journal of Development Studies

[11] الموقع الرسمي الاتحاد المصري للتموبل متناهي الصغر http://www.emff-eg.com/services/

ت. **التمويل شبه الرسمي:** وذلك من خلال الاعتماد على التمويل من مؤسسات التمويل الرسمية عن طريق أساليب غير رسمية وذلك من عدة برامج أو نظم فرعية كأقراض المؤسسات المالية التعاونية وصناديق التنمية المحلية والمؤسسات الاهلية[12].

سوف نستعرض أهم برامج التمكين الاقتصادي والجهات العاملة في هذا الشأن محليا و دوليا.

أولاً: مبادرة مستورة

تعد مبادرة " مستورة " للتمويل متناهي الصغر أحد المبادرات المصرية التي استهدفت المرأة المعيلة ضمن المبادرة الرئاسية «حياة كريمة»، والتي وجهت القيادة السياسية بإطلاقها بهدف تغيير الأوضاع المعيشية ، وإحداث نقلة في تحسين جودة الحياة والعمل على التمكين الاقتصادي للأسر الأولى بالرعاية والفئات الأكثر احتياجا وخاصة المرأة تم تطبيقه بالفعل على أرض الواقع منذ بداية انطلاقه في عام المرأة 2017، بتخصيص 250 مليون جنيه للمبادرة التي تنفذ برعاية بنك ناصر الاجتماعي بالتعاون مع صندوق تحيا مصر ، حيث تتراوح قيمة القرض بين 4 آلاف جنيه حتى 30 ألف جنيه بحد أقصى دون عائد وبدون مصاريف إدارية.[13]

جدول رقم 1 "بيان مشروعات مبادرة مستورة"

بيان المشروعات	عدد المستفيدين	قيمة التمويل بالمليون
مشروعات تجارية	10000	170
مشروعات الانتاج الحيواني	7500	131
مشروعات منزلية وحرفية	2000	24
الاجمالي	19500	325

المصدر: وزارة التضامن الاجتماعي 2021

1-1 الفئات المستهدفة[14]

أ. النساء من ذوي الدخل الشهري مثل (معاش الضمان الاجتماعي- معاش تكافل وكرامة- مستحقات صرف النفقة من فروع البنك)

ب. النساء اللواتي تقدَّمن للحصول على معاش تكافل وكرامة ولم يحصلن عليه نظرًا إلى عدم استيفاء شروط منح المعاش

ت. المرأة القادرة على العمل وليس لها دخل

ث. والنساء العاملات من ذوات الدخل البسيط

ج. أبناء المرأة مستحقة الدعم

[12] أشرف دوابة (2006) أشكالية تمويل المؤسسات الصغيرة و المتوسطة فى الدول العربية – مجلة البحوث الادارية –اكاديمية السادات للعلوم الادارية - عدد (4) ص 6

[13] تقرير التنمية البشرية في مصر (2021)، التنمية حق للجميع: مصر المسيرة و المسار ، ص 124

[14] الموقع الرسمي لوزارة التضامن الاجتماعي https://www.moss.gov.eg/ar-eg/Pages/default.aspx

1-2 الشروط والأحكام

- أن تكون العميلة مصرية الجنسية.
- ألا يقل السن عن (21) سنة و لا يزيد عن (60) سنة.
- يفضل من لها خبرة سابقة في المشروع المقدم.
- مدة القرض بحد أدنى (3) شهور وبحد أقصى (24) شهراً.
- السداد شهري أو حسب طبيعة ودورة المشروع.

1-3 اجراءات الحصول على الخدمة

1-3-1 المستندات:

- طلب الحصول على القرض (نموذج بالبنك).
- بحث اجتماعي لأبناء المرأة مستحقة الدعم.
- إيصال مرافق حديث وفى حالة عدم توافره يكتفى بالبحث الاجتماعي موضح به محل الإقامة.
- بيان بالمعاش أو النفقة إن وجد.
- بحث اجتماعي بمعرفة لجنة الزكاة التابعة للفرع.
- صورة بطاقة الرقم القومي سارية.

1-3-2 الإجراءات:

- تقوم العميلة (التي لها دخل غير كافي) بالتقدم إلى الفرع التابع لها والتأكد من استيفاء كل المستندات المطلوبة.
- يتم بحث ودراسة الملفـات بمعرفة الفرع للتـأكد من صحة المستندات المقدمة.
- يتم الصرف

ثانياً: صندوق التنمية المحلية[15]

أنشئ صندوق التنمية المحلية في إطار جهاز بناء وتنمية القرية بالقرار الجمهوري رقم 310 لسنة 1978 وبدأ في ممارسة نشاطه الفعلي في عام 1979. وقد استهدفت سياسة الصندوق تعزيز التنمية الاقتصادية فى المحليات والقرى من خلال زيادة المقدرة الائتمانية للوحدات المحلية القروية بمنحها قروض ميسرة لتنفيذ عدد من المشروعات الإنتاجية الإرشادية النموذجية ذات العائد والتي من شأنها دعم حساب الخدمات والتنمية المحلية مما ينعكس على أوجه الحياة في القرية. وفى عام 1990 صدر القرار رقم 112 والذي أدى الى بيع كافة الوحدات الاقتصادية المملوكة للمحليات ومن بينها المشروعات الممولة من الصندوق. مما دفع الصندوق إلى تطوير استراتيجية عمله ليصبح أداة فاعلة في الحد من البطالة وتحسين دخل الأسر الريفية وغيرهم من الفئات الأكثر احتياجا عن طريق توفير التمويل متناهي الصغر للراغبين منهم.

2-1 أهداف الصندوق

2-1-1. أهداف استراتيجية:

- دعم اقتصاديات القرية المصرية وتحويلها من قرية مستهلكة الى قرية منتجة.
- المساهمة فى تحقيق البعد الاجتماعي من خلال تخفيف البطالة فى الريف وخاصة بين الشباب والمرأة المعيلة من خلال من تخلقه هذه المشروعات من فرص عمل، بالإضافة لتنمية المهارات البشرية من خلال التدريب.

[15] قاعدة بيانات صندوق التنمية المحلية(2021)، جهاز بناء وتنمية القرية المصرية، وزارة التنمية المحلية ، بيانات غير منشورة ،

- المساهمة فى تحقيق التنمية الإقليمية من خلال إعطاء الأولوية لتمويل المشروعات بالصعيد والمحافظات الصحراوية والحدودية، وتشجيع الصناعات التكاملية بالريف ، وتقديم التسهيلات الائتمانية للجمعيات الأهلية والتعاونية ، والاهتمام بالمشروعات التي تراعى البعد البيئي.
- رفع مستوى معيشة أبناء المجتمعات المحلية القروية.

2-1-2 أهداف محددة

- التوسع في إقامة المشروعات الإنتاجية والخدمية المولدة للدخل.
- تنويع مصادر الدخل المحلى التركيز على التصنيع الريفى والتقنيات الإنتاجية والخدمية.
- زيادة فرص العمل وتحقيق الاستدامة.
- زيادة الدخل الحقيقي للمواطنين وإعادة توزيع الدخول فيما بينهم من خلال تحفيز الأفراد والمنظمات الأهلية على تجميع مدخراتهم والاستثمار بها بجانب ما يقدمه لهم الصندوق من قروض إنتاجية، تأكيد مفهوم المشاركة من خلال تحمل المقترضين لجزء من تكلفة المشروعات الممولة وذلك فى المشروعات التي تتجاوز قيمة الإقراض بها 3 ألاف جنيه للمشروع الواحد عدا مشروعات الإنتاج الحيوانى والداجنى ومستلزمات التشغيل.

2-2 السياسة الائتمانية للصندوق

2-2-1 مجالات الإقراض

- **المشروعات الإنتاجية** مثل :الإنتاج الزراعي والحيواني والداجنى، تربية دود القز، التصنيع الزراعي، الصناعات البيئية، الصناعات الحرفية، الصناعات الصغيرة ومتناهية الصغر.
- المشروعات التسويقية مثل :أنشطة التجميع والفرز والتجهيز والتعبئة والتخزين والنقل والتوزيع، بالإضافة الى إنشاء منافذ البيع والتوزيع بالقرى والمراكز والمدن.
- **مجال المشروعات الخدمية ذات العائد المالي** مثل :جمع المخلفات وتدويرها، الأسواق العامة، الميكنة الزراعية، الإصلاح والصيانة، نقل الأفراد و البضائع، محطات خدمة السيارات، خدمات الرى ، العيادات البيطرية والطبية
- **مشروعات صغار المستثمرين ممن لديهم مشاريع قائمة او الراغبين فى إقامة مشاريع جديدة فى النشاط الخدمي** مثل :الورش الحرفية المتنوعة، المحال التجارية المختلفة كمحال البقالة والحدايد ومواد البناء، تطوير المخابز، المطاعم والكافيتريا

2-2-2 المقترضون

- الأفراد الطبيعيون في عمر 21-55 عاما وخاصة الشباب والمرأة.
- المرأة المعيلة من عمر 21-60 عاما، يخصص الصندوق سنويا % 30 من حجم الإقرا ض لمشروعات المرأة مع إعطاء الأولوية للمرأة المعيلة.
- شركات الأفراد البسيطة الذين يعملون او يستفيدون من المشروع الممول.
- الجمعيات التعاونية الإنتاجية المشهرة قانونا.
- الجمعيات الأهلية المشهرة والتي تمتلك أصولا تغطى قيمة القرض المطلوب.

2-2-3 حجم القرض

يتراوح حجم القرض بين 3 الاف جنيه و20 الف جنيه للفرد لا تتضمن قيمة القرض شراء أراضا وإقامة مباني وإنما تمويل المعدات وتكاليف تشغيل دورة إنتاجية كاملة. أما الورش الحرفية والتي تمول خصما على قر ض وزا رة المالية فتصل قيمة القرض 50 الف جنيه للفرد. ونظرا لانحياز الصندوق للفئات الأكثر احتياجا فانه يمكن تصنيف فئات الاقراض كما يلي:

- قروض لا تتجاوز 5000 جنيه يغطى الصندوق إجمالي الاستثمارات المطلوبة
- من 5–20 الف جنيه يشترط الصندوق تمويل80 % من الاستثمار المطلوب والباقي تمويل ذاتى
- القروض الحرفية من 20–50 الف يشترط الصندوق تمويل 80 % من الاستثمار المطلوب والباقي تمويل ذاتي

2-2-4 أجل القرض

تنقسم القروض وفقا لأجالها الى:

- قروض قصيرة :تسدد خلال عامين بعد فترة السماح
- قروض متوسطة :تسدد خلال 4 اعوام بعد فترة السماح

وبوجه عام تتراوح فترة سداد القرض ما بين عامين وخمس اعوام متضمنة فترة السماح والتى تعادل دورة إنتاج كاملة او او تشغيل كامل للمشروع.

2-2-5 تكلفة الاقتراض ومواعيد السداد

تتمثل تكلفة الاقتراض فى المصروفات الإدارية وتقدر بنحو 6 %، ومن تخلص من الأمية بتكلفة 4 %، كما يحصل قدامى المقترضين منتظمي السداد على قروض بتكلفة 4 % ، حيث يتم سداد القرض على أقساط تتناسب مع موعد حصول المشروع على عوائده وبما لا يعوق إتمام دورة الإنتاج.

2-3 الوضع الراهن لأجمالي الإقراض الموجه من صندوق التنمية المحلية للمشروعات متناهية الصغر

يوضح الشكل رقم (1) تطور إجمالي الإقراض الموجه لتمويل المشروعات متناهية الصغر من صندوق التنمية المحلية وذلك بالأسعار الجارية والحقيقية وذلك خلال الفترة (2021 / 2020 – 2010 / 2009) ، حيث يتبين أن إجمالي حجم الإقراض الموجه للتمويل المتناهي الصغر حوالى 29.5 مليون جنيه لعدد مشروعات بلغ نحو 8471 مشروع عام 2010 / 2009تراجع الى نحو 8.7 مليون جنيه بعدد مشروعات بلغ نحو 1875 مشروع عام2018/2017 ثم تزايد حجم التمويل فيأخر الفترة الي نحو 31 مليون جنية بعدد مشروعات 3239 مشروع. (Soliman,D.Yahia,Y , 2021) الا أن دراسة حجم الاقراض للمشروعات متناهية الصغر بالأسعار الحقيقة يوضح أن هناك تراجع كبير في قيمة التمويل الموجهة مقارنة بالأسعار الجارية حيث بلغ حجم التمويل الحقيقي 9.7 مليون جنيه عام 2021/2020.

شكل رقم 1 " تطور الإقراض الموجه لتمويل المشروعات متناهية الصغر من صندوق التنمية المحلية

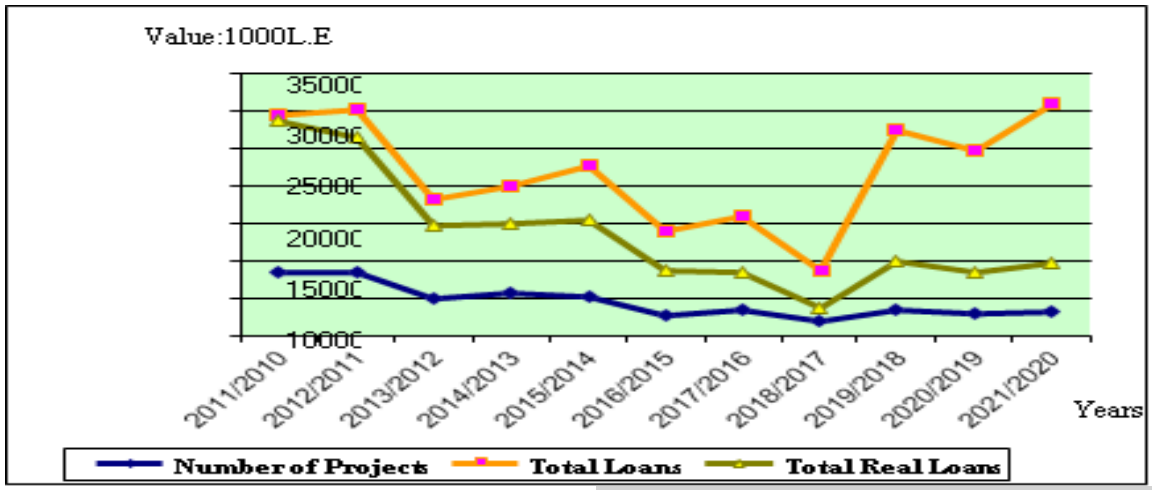

المصدر: قاعدة بيانات صندوق التنمية المحلية 2021

2-4 المخطط من (يوليو 2018 حتى يونيه2022)

المستهدف خلال هذه الفترة توفير عدد 20 ألف فرصة عمل بتكلفة 100 مليون جنيه.[16]

ثالثاً: برنامج باب أمل

بالنسبة للفقراء الأشد فقرا –أولئك الذين يعيشون على أقل من 1.90 دولار أمريكي في اليوم–فإن العمل الحر غالبا ما يكون البديل الوحيد القابل للتطبيق عن العمل الغير لائق. ومع ذلك يفتقر الكثيرون إلى النقود أو المهارات اللازمة لبدء عمل تجاري قابل للتطبيق للتخفيف من هذه القيود، بدأت العديد من المنظمات غير الحكومية الدولية والمحلية في دعم البرامج متعددة الأوجه التي تعزز الانتقال المستدام إلى سبل عيش أكثر أماناً.[17]

أطلق في عام 2018 برنامج "باب أمل" تحت مظلة مؤسسة ساويرس للتنمية الاجتماعية وبالتعاون مع مؤسسة "براك BRAC"ومعمل عبد اللطيف جميل لمكافحة الفقر"J-PAL" ، لإستهداف الأسر الأكثر فقرًا من أجل إخراجهم من الفقر المدقع إلى وضع أكثر استقرارًا، من خلال مجموعة من التدخلات التنموية وتزويدهم بالأصول الإنتاجية، وتقديم الدعم المادي للأسر، وتدريبهم على الادخار ومهارات الحياة الأساسية، ويستهدف البرنامج 2400 أسرة من الأسر الأكثر فقرا بقرى محافظتي أسيوط و سوهاج ،جمعت مؤسسة ساويرس للتنمية الاجتماعية بين منظمتين غير حكوميتين محليتين، جمعية العطاء بلا حدود في أسيوط والجمعية المصرية للتنمية البشرية في سوهاج–وبرنامج براك نهج التخرج للمشاركة فى تنفيذ البرنامج.[18]

3-1 محاور التنفيذ [19]

3-1-1 التمكين الاجتماعي: تدريب المهارات الحياتية

---

[16] الموقع الرسمي لوزارة التنمية المحلية https://mld.gov.eg/ar/projects

[17] Parienté (&Others) (2019) , Graduating the Ultra-Poor in Egypt
https://www.povertyactionlab.org/evaluation/graduating-ultra-poor-egypt

[18] الموقع الالكتروني لمؤسسة ساويرس للتنمية الاجتماعية
https://www.sawirisfoundation.org/ar/economic-empowerment

[19] قاعدة بيانات مشروع باب أمل (2018)، مؤسسة ساويرس للتنمية الآجتماعية ، بيانات غير منشورة ،

جدول رقم 2 " مكونات برنامج التدريب لتحسين المهارات الحياتية "

الموضوع	الوصف
بناء عقليات ممكنة	السلطة والوكالة لتغيير ظروف الشخص
تمكين النوع الاجتماعي	أدوار النوع الاجتماعي، إتخاذ القرارات في الأسرة المعيشية، العنف القائم على النوع الاجتماعي
التغذية	الحفاظ على نظام غذائي متزن لكل أفراد الأسرة المعيشية
سلوك التماس الرعاية الصحية	الوقاية من الأمراض المنتشرة مثل فيروس سي، والإسهال والسكر ومعالجتها.
صحة الأم والطفل	معلومات عن الحوامل والمرضعات، والأمهات اللائي لديهن أطفال
المياه والصرف الصحي والنظافة	الوقاية من الأمراض التي تنتشر بسبب سوء الصرف الصحي، وأفضل الممارسات المتعلقة بغسل الأيدي ومعالجة المياه، وتربية الماشية بطريقة صحية.
تنظيم الأسرة	الصحة الجنسية والإنجابية ووسائل تنظيم الأسرة.
الإدمان	مخاطر الإدمان وكيفية مساعدة أفراد الأسرة والسعي لطلب المساعدة.
رعاية الأطفال	أهمية تعليم الأطفال لكي يكون لهم مستقبل إيجابي
تنشيط التثقيف المالي	دروس تثقيف مالي أساسية كل شهرين

المصدر : قاعدة بيانات مشروع باب أمل

- التوجيه في الزيارات المنزلية كل أسبوعين

يعد التدريب الفردي الذي يضمن الدعم المستمر للأسرة المعيشية أساسي عندما يواجه المشاركون تحديات لا يشعرون بالراحة تجاه المشاركة بها في المجموعة، يقوم الميسرون بزيارات منزلية كل أسبوعين بحيث لا تزيد مدة الزيارة عن ٣٠ – ٤٠ دقيقة، والهدف من الزيارة هو متابعة التقدم الذي يحققه المشاركين، وتقديم الإرشادات لتحسين الرعاية العامة لكل الأسرة.

- الصرف من الصندوق الصحي

سيكون هناك صندوق الصحي بقيمة ٢٠٠ جنيه مصري لكل أسرة معيشية تقريباً، وسيكون متاحاً لتغطية المصروفات الصحية المرتبطة بالحوادث والأمراض قصيرة المدى، وصحة الأم والطفل أو المواصلات لأعضاء الأسرة في حالة عدم تواجد رعاية صحية كافية قريبة، وينبغي عدم استخدام هذا الصندوق في تغطية الأمراض طويلة المدى مثل السكر الذي يتطلب علاج مستمر، وفي هذه الحالات ينبغي على المنظمات غير الحكومية أن تسعى للحصول على دعم جمعيات تنمية المجتمع، لتعبئة موارد إضافية تتماشى مع مدخرات الأسر المعيشية الأكثر فقراً، وفيما يلي الخطوات الخاصة بمراجعة طلبات الصندوق الصحي:

- تخطر الأسر المعيشية الميسرين بحالات الطوارئ الصحية
- يخطر الميسرون مديري المناطق لكي يقيموا الاحتياج.
- في حالة الموافقة يقوم مديرو المناطق بالصرف من صناديق الطوارئ للأسرة المعيشية.

3-1-2 الحماية الاجتماعية

- صرف إعانة الاستهلاك

سيتم تحويل راتب استهلاك شهري للمشاركين غير المسجلين في تكافل وكرامة قيمته ٤٠٠ جنيه مصري على حسابات بمكتب البريد، وسيكون هذا الراتب ثابت على أن يقدم خلال نفس المدة بغض النظر عن نوعية سبيل كسب الرزق المقدم للمشاركين، حتى وإن كانت سبل كسب الرزق قد بدأت في توليد دخل في أوقات مختلفة، وقد تم وضع هذا المقترح بسبب الصعوبات التشغيلية لإدارة الرواتب على مدد مختلفة وأهمية توفير تدخلات متكافئة للمشاركين، مدة الراتب(تتراوح ما بين ٤ – ٦ شهور)

3-1-3 التمكين الاقتصادي

- شراء أصول المشروع وتسليمها للمشاركين.
- تدريب المشاركين على سبل كسب الرزق، ومهارات المشروع، والتثقيف المالي.

بعد قيام الأسر المعيشية باختيار سبل كسب الرزق، سيقوم استشاري بتدريب الأسر المعيشية على إدارة سبل كسب الرزق في ورشة عمل لمدة ٣ – ٥ أيام، وستغطي ورشة العمل أيضاً موضوعات أساسية بشأن مهارات المشروعات، والتثقيف المالي الذي سيقدمه مديرو المناطق والميسرون بمساعدة الاستشاري إن لزم، وينبغي أن يتم التدريب الفني قبل نقل الأصول بفترة قصيرة لضمان تهيئة المشاركين لإدارة سبل كسب الرزق.

- الشمول المالي

تكوين مجموعات ادخار وإدارتها

تتكون مجموعة الادخار من ١٠ سيدات ، ويجوز للمشاركات الحصول على قروض من مجموعات الادخار لأغراض إنتاجية أو غير إنتاجية، بما في ذلك الاستثمار في الأصول والاحتياجات الصحية وزواج أحد أفراد الأسرة، فالغرض من مكون الاقتراض، هو تمكين الأشد فقراً من اتخاذ القرارات فيما يتعلق بنفقاتهم والحفاظ على الانضباط المالي.

4-1-3 المتابعة والتعلم

- متابعة الأسرة المعيشية

تتبع المؤشرات الخاصة بمستوى الأسرة المعيشية والمخرجات الناتجة عن تدخلات البرنامج.

- متابعة تقدم البرنامج

المقصود بالمؤشرات على مستوى البرنامج هي تتبع ما إذا كانت التدخلات تتم بحسب الخطة، فيتتبع الميسرون ومديرو المناطق مؤشرات البرنامج ويرفعون بها تقريراً لمدير البرنامج، الذي يقوم بدوره برفع تقرير لمؤسسة ساويرس للتنمية الاجتماعية وبراك، ومعمل عبد للطيف جميل للتطبيقات العملية لمكافحة الفقر شهرياً.

5-1-3 مدة تنفيذ البرنامج

- 3 سنوات

2-3 ميزانية البرنامج

- 55 مليون جنيه مصري

رابعاً: جهاز تنمية المشروعات المتوسطة والصغيرة ومتناهية الصغر

يعد الجهاز من أهم الأجهزة الحكومية المعنية ببرامج سوق العمل النشط، وهو الجهاز الذي خَلَف الصندوق الاجتماعي للتنمية. أُنشِئ الجهاز بقرار من رئيس مجلس الوزراء رقم 947 لعام 2017 وعُدِّل بالقرار رقم 2370 لسنة 2018، لتكون تبعيته لرئيس مجلس الوزراء مباشرة. تتمثَّل المهمة الأساسية للجهاز في وضع برنامج وطني لتنمية المشروعات المتوسطة والصغيرة ومتناهية الصغر، وتهيئة المناخ المواتي لها وتحفيز المواطنين على الدخول إلى سوق العمل من خلال هذه

المشروعات، وكذلك نشر ثقافة ريادة الأعمال والبحث والإبداع والإبتكار وتنسيق جهود جميع الجهات المعنية في هذا المجال، بغية التخفيف من حدة الفقر. كما تمتد المهمة إلى تنفيذ برامج للتنمية المجتمعية والبشرية ومشروعات عامة كثيفة العمالة، تُسهم في الارتقاء بمستويات المعيشة للمواطنين. ويعمل الجهاز في كل برامج سوق العمل النشط، سواء تمثَّلت في برامج الأشغال العامة أو المشروعات الصغيرة ومتناهية الصغر، وكذلك التدريب على المهارات والحِرف المطلوبة في سوق العمل. كما يستهدف المناطق الأكثر احتياجًا وبطالة بين الشباب والشابات.[20]

يعمل الجهاز على بناء القدرات المؤسسية للجمعيات الأهلية لتأهيلها لتنفيذ مشروعات وتأدية خدمات من شأنها خلق فرص عمل، ووُضِعَت معايير واشتراطات بذلك، مثل استخدام العمالة الكثيفة في التنفيذ على ألا تقل نسبة مكوّن الأجور بالمشروعات عن 70 % من إجمالي التمويل، وأن تكون المشروعات قادرة على تلبية احتياجات المجتمع المحلِّي، خصوصًا الفئات السكانيّة الفقيرة، وأن تهتم المشروعات بتلبية احتياجات المرأة وتشجيعها على المشاركة في التنمية، وأن تقدّم المشروعات خدمات مستدامة للمجتمع المحلِّي، وألا تتعارض مع متطلبات المحافظة على البيئة. ومن أمثلة هذه المشروعات أنشطة نشر ثقافة الصحة الإنجابية والعناية بالأم والطفل والحفاظ على البيئة وتنفيذ برامج محو الأمية وتأسيس فصول رياض الأطفال وغيرها. الفئات المستهدفة من هذه البرامج العمالة غير الماهرة في الفئة العمرية من 18 إلى 29 طبقًا لخريطة الفقر.[21]

4-2 التدريب والتأهيل لسوق العمل

يحصر الجهاز احتياجات سوق العمل من حِرف ومهارات ويصمم برامج تدريبية وتأهيلية للباحثين والباحثات عن عمل، بما يتيح لهم فرصة إما التشغيل الذاتي وإما العمل لدى الغير. أما بالنسبة لتشجيع المشروعات الصغيرة ومتناهية الصغر، فقد مُنِحت قروض لتمويل المشروعات الصغيرة ومتناهية الصغر في 2018 بإجمالي تمويل 5.4 مليار جنيه، موَّلت قرابة 251 ألف مشروع، ووفَّرت ما يقرب من 407 آلاف فرصة عمل. 43 كما يعمل الجهاز على استهداف المناطق الأكثر احتياجًا في صعيد مصر والوصول إلى الفقراء، خاصة الشباب والنساء، مما أسفر عن ارتفاع نصيب محافظات صعيد مصر من إجمالي التمويل إلى 50 % في نوفمبر 2018. وقد بلغت نسبة المشروعات الموجهة للمرأة من قِبَل جهاز تنمية المشروعات نحو 50 % من إجمالي عدد المشروعات الصغيرة والمتناهية الصغر في عام2017.

4-3 تمويل المشروعات متناهية الصغر

ووفقًا للبيانات الصادرة عن الموقع الرسمي للجهاز، فإن الفترة من أبريل 2017 حتى يونيو 2020 أُسِّسَ فيها 729 ألف مشروع صغير ومتناهي الصغر، وفر 1.1 مليون فرصة عمل، بإجمالي قروض بلغت 16,8 مليار جنيه. كان نصيب الوجه القبلي من التمويل 48 %، كما بلغت نسبة المشروعات الموجّهة للنساء 47 %. وفي نفس الفترة أُنفق 374 مليون جنيه لمشروعات البنية الأساسية والتنمية والتدريب.

وعلى صعيد موازٍ، وبغية توسيع قاعدة المستفيدين من التمويل المتناهي الصغر في جميع محافظات مصر، خاصة من محدودي الدخل، أولى الجهاز اهتمامًا خاصًا بمساندة الجمعيات والمؤسَّسات والجهات الوسيطة الشريكة المعنية بممارسة هذا النوع من النشاط، إذ يعمل على تطوير قدراتها المالية والفنية والإدارية والمؤسسية، لتمكينها من توفير خدمات التمويل

---

[20] تقرير التنمية البشرية في مصر ، التنمية حق للجميع :مصر المسيرة و المسار ، 2021 ص 126

[21] الموقع الرسمي جهاز تنمية المشروعات المتوسطة والصغيرة ومتناهية الصغر
https://www.msme.eg/ar/Pages/default.aspx

متناهي الصغر بكفاءة وفاعلية واستهداف أكبر قاعدة من العملاء في المحافظات والقرى والنجوع النائية. تتعدَّد قنوات التمويل متناهي الصغر لتشمل الجمعيات والمؤسسات الأهلية وشركات التمويل متناهي الصغر. بالنسبة للجمعيات الأهلية، فقد صُنِّفت بموجب قرار مجلس إدارة الهيئة العامة للرقابة المالية رقم(13) لسنة 2015 الخاص بإصدار قواعد ممارسة نشاط التمويل متناهي الصغر وفقًا للمادة (40)، إلى ثلاث فئات بناء على قيمة محفظة الإقراض بالجمعية أو المؤسسة: (الفئة أ) أكثر من 50 مليون جنيه(الفئة ب)من 10 ملايين إلى 50 مليون جنيه(الفئة ج)أقل من 10 ملايين جنيه. والحقيقة أن أهمية إشراك الجمعيات الأهلية في ذلك النشاط تكمن في قدرتها على الوصول إلى العملاء والمستفيدين في المناطق النائية والأكثر احتياجًا على مستوى الجمهورية، والتي يصعب على قنوات التمويل الأخرى أن تصل إليها.[22]

المبحث الثالث

تجارب دولية لبرامج التمكين الاقتصادي

أولاً: تجربة بنجلاديش – منظمة بناء الموارد عبر المجتمعات (BRAC)[23]

تغير نمط الاقتصاد الكلي في بنجلاديش بشكل كبير منذ أوائل عام 2000و شهدت البلاد نموا في ناتجها المحلي الإجمالي على الرغم من الصدمات الخارجية وعلى مدى السنوات ال 15 الماضية، ظل معدل النمو باستمرار أكثر من 5 %وكان هناك أيضا انخفاض كبير فى مستوي الفقر. في عام 2000، كان 49 %من السكان فقراء. ثم انخفض هذا المعدل إلى 31.5 %في عام 2010 و21% في عام 2018. وانخفض الفقر المدقع من 34.3 % في عام 2000 إلى 17.6 %في عام 2010 ثم إلى 10.5 %في عام 2019 وازداد دخل الفرد على مدى فترة 20 عاما وانخفض انعدام الأمن الغذائي، وتوسع الوصول إلى الخدمات المالية بشكل كبير، لا سيما في المناطق الريفية.

وكانت الإنجازات التي تحققت في القطاعات الاجتماعية على مدى العقدين الماضيين مثيرة للإعجاب أيضا حيث انخفض حجم الأسرة، وانخفضت معدلات وفيات الرضع وحديثي الولادة، وأصبح الالتحاق بالمدارس الابتدائية كبيرا. كانت هذه التغييرات مدفوعة بالنمو القوي في قطاع الزراعة، وزيادة التحويلات الدولية، وصناعة الملابس الجاهزة الموجهة للتصدير وفي الوقت نفسه، منذ عام 2000، زادت البرامج الحكومية بشكل كبير من حيث الجودة والفعالية على خلفية لعبت فيها المنظمات غير الحكومية دورا حاسما في ملء الفراغ في الخدمات الاجتماعية منذ الاستقلال في عام 1972.

وتعد براك من أكبر المنظمات غير الحكومية فى العالم و قد قدمت نماذج وتطبيقات لتخريج الافراد الاكثر فقرا خارج دائرة الفقر و النهوض بالريف فى بنجلاديش حيث تقدم خدمات التمويل متناهي الصغر و التعليم و الرعاية الصحية وتسهيلات تسويقية ومع ذلك، أدركت براك أوائل عام 2000 عندما كشفت التقييمات أن برامجها الحالية لتعزيز الأمن الغذائي وسبل العيش لا تخدم احتياجات الفئات الاكثر فقرا ، طورت براك برنامجا جديدا مبني على الادلة العلمية بالتعاون مع معمل عبداللطيف جميل لمكافحة الفقر (J–PAL)حيث تم توسيع نطاقه على مستوى البلاد في غضون بضع سنوات. وبناء على الخبرة والبنية التحتية لبرامجها الأخرى بلغ عدد الأسر المستفيدة من هذه البرامج أكثر من 2 مليون أسرة وبلغت

[22] تقرير التنمية البشرية في مصر (2021) ، التنمية حق للجميع :مصر المسيرة و المسار ، 2021 ص 127

[23] The State of Economic Inclusion Report (2021) : The Potential to Scale, Adapting BRAC's Graduation Program to the Changing Poverty Context in Bangladesh , MAR 2021.

إجمالي مبالغ التمويل 4.7 مليار دولار وتعد فئة السيدات الاكثر حصولا على هذه التمويلات بنسبة 85% من إجمالي المقترضين. وتعمل حاليا فى أكثر من 11 دولة من قارتيى آسيا وافريقيا.[24]

1-1 برنامج براك للتخرج من الفقر (2002-2016)

استهدفت البرنامج أفقرالأسر في المجتمعات المحلية في أنحاء 42 منطقة تحت خط الفقر المدقع بنجلاديش. تم إدخال ربات الأسر في برنامج تضمن الاتي :-

- راتبا أسبوعيا لتغطية الاحتياجات الأساسية للأشهر القليلة الأولى
- تدريب المؤسسات الاهلية
- تحويلات الأصول الإنتاجية
- زيارات أسبوعية للتدريب المنزلي والرصد
- الاجتماعات الشهرية للشركاء الحد من الفقر في القرى
- زيارات نصف شهرية من ممرض صحة مجتمعي
- التدريب على تنمية المهارات الحياتية

استمر هذا البرنامج 24 شهرا بتكلفة تتراوح بين 450 و 550 دولارا لكل منزل .

1-2 مكونات البرنامج للتخرج

في عام 2017 تم أجراء تعديلات فى برامج التخرج من دائرة الفقر المدقع بناءا على نتائج عمليات التقييم و قياس الاثر وتم وضع تصميم حديث للبرنامج.

1-2-1 الاستهداف (اختيار العملاء)

يمثل الأختيار المتأني للأشخاص والأسر الأشد فقرا الخطوة الأولى لضمان استفادة الفقراء المدقعين من هذه البرامج. وبمجرد أن تقوم الجهات المنفذة بتحديد المناطق والمجتمعات المحلية الأكثر فقراً سواء من خلال الخرائط الوطنية للفقر أو معرفة منفذي البرامج بالمنطقة، يتم اختيار الأسر المعيشية الأشد فقرا باستخدام مجموعة من الأساليب.

- **مدخلات المجتمع المحلي**

تشترك المجتمعات المحلية اشتراكاً مباشراً في تحديد معايير الفقر المدقع. فتقوم بإعداد خريطة محلية تحدد موضع كل أسرة ، وتُجري تصنيفا لمستويات الفقر وبلورة رأي مشترك حول من هم الأشد فقراً ومن يجب تضمينهم في البرنامج.

- **الإستقصاءات/المسوحات.**

يتم فيما بعد التحقق من صحة نتائج تصنيفات مستويات الفقر من خلال إجراء مزيد من القياسات التقليدية لمستوى دخل الأسر المعيشية باستخدام عدد قليل من المؤشرات التي يسهل التحقق منها، مثل حجم الأسرة وعدد الأطفال الملتحقين بالمدرسة ونوعية السكن .

- **التحقق الشامل**

في خطوة نهائية للحد من أخطاء الاختيار، يقوم موظفي البرنامج بزيارة كافة الأسر المعيشية المختارة للتأكد للمرة الثالثة

[24] الموقع الرسمى لمؤسسة براك http://www.brac.net

من صحة معلومات المجتمع المحلي والاستقصاءات.

1-2-2 دعم الإستهلاك

يتمثل أحد مسلمات نموذج التخرج الرئيسية في أن انعدام الأمن الغذائي يتسبب في إحداث ضغط هائل يحد من قدرة الفقراء على الاستفادة من الفرص والتخطيط للمستقبل. وبالتالي، يقصد من دعم الاستهلاك "دعماً نقدياً "يساعد هذا الدعم على استقرار مستويات استهلاك الغذاء من قبل المشاركين وأسرهم إلى أن يبدءوا في اكتساب دخل من الأصول المنتجة التي يتلقونها.

1-2-3 خدمات الإدخار

تمثل المدخرات العنصر الجوهري في نموذج التخرج من الفقر، فهي تساعد الفقراء على إدارة المخاطر وبناء مرونة التكيف والحد من احتمالات بيع الأصول عند مواجهة الأزمات. وبالرغم من أن هناك الكثير من الفقراء الذين يدخرون في إطار غير رسمي، فإن الإدخار الرسمي المنتظم يساعد المشاركين في البرنامج على الانضباط المالي والاعتياد على التعامل مع مقدمي الخدمات المالية. ويمثل المشاركون في البرنامج التجريبي شريحة جديدة من العملاء بالنسبة لمعظم مقدمي الخدمات المالية؛ لذلك فهم يستفيدون أيضاً من تقديم هذه الخدمات.

1-2-4 نقل الأصول الانتاجية

يعد نقل الأصول لمساعدة المشاركين على البدء في نشاط اقتصادي مستدام أحد العناصر الهامة في نموذج التخرج من الفقر. ويتم تحديد خيارات المشروعات المتناهية الصغر القابلة للتنفيذ عن طريق دراسات السوق التي تقوم بتحليل الطلب و العرض وتوفر البنية التحتية وسلاسل القيمة.

1-2-5 التدريب على المهارات والتوجيه والرصد المنتظم

- تدريب الفئات المستهدفة على تنمية المهارات الحياتية
- تدريب و تأهيل الفئات المستهدفة على المهارات الادارية و التثقيف المالي و ادارة المشروعات متناهية الصغر و التسويق .
- تقديم التدريبات الفنية و المهنية المتخصصة.
- تقديم الجلسات الارشادية و التوجيهية و الزيارات المنزلية كل أسبوعين .

1-3 الدروس المستفادة

و على مدار أربع سنوات من تنفيذ البرنامج في سبع دول ، أكدت نتائج التقييم وقياس الأثر التى قام بها الباحثين أن هذا البرنامج قد مكّن النساء الأكثر فقرا من تنويع مصادر دخلهن، والبدء بإدارة مشاريع متناهية الصغير، وزيادة دخلهن بمعدل 38 %، كما حصل تحسن في مجال الأمن الغذائي، والحيازة من الأصول، والمدخرات. ووفرت هذه الدراسات أدلة مادية على أن "نهج التخرج من الفقر" قد ساعد فعلاً في الحد من الفقر.

وحيث زادت النساء فوق سن 50 من دخلهن السنوي للأسرة بمقدار 82 دولارا ، بينما في الأسر التي تقل فيها النساء عن سن 50 عاما ، زاد الدخل بمقدار 200 دولار. وخلصت مؤسسة براك إلى أن من بين أولئك الذين تم تحديدهم على أنهم في أفقر فئة ، سيكون هناك دائما أشخاص ذوي قدرة إنتاجية محدودة يجب أن يتلقوا بعض الدعم وأن يكونوا مرتبطين بشبكات الأمان الاجتماعي لضمان الحد الأدنى من العيش الكريم.

ثانياً: تجربة ولاية بيهار – الهند – منظمة تعزيز سبل العيش الريفية[25] (JEEViKA)

على مدى العقود الثلاثة الماضية ، حققت الهند زيادة كبيرة في النمو الاقتصادي والحد من الفقر ، وخفضت الهند بين عامي 1994 و 2012 نسبة سكانها الذين يعانون من الفقر المدقع والتي تقدر بنسبه 45% من أجمالي عدد السكان الى نسبة 22%. وتسارعت وتيرة الحد من الفقر ثلاث مرات في الفترة من عام 2005 إلى عام 2012 مقارنة بالعقد السابق، انتشلت الهند أكثر من 160 مليون شخص من الفقر في السنوات الأخيرة ، ولم تتجاوزها سوى الصين .ومع ذلك ، فقد تباطأ معدل النمو في الهند ، واعتبارا من عام 2015 ظل الفقر قضية مستعصية على الحل ، حيث يعيش ما يقرب من 176 مليون شخص في جميع أنحاء البلاد تحت خط الفقر ، كانت الهند تعاني من الإغلاق بسبب تفشي فيروس كوفيد – 19 ، مما أدي بلا شك إلى انخفاض النمو الاقتصادي وارتفاع حدة الفقر.

يلعب الإقصاء الاجتماعي لمجموعات من الأفراد وطوائف محددة وأقليات دورا رئيسيا في انتشار الفقر واستمراره بالهند، تعد ولاية بيهارالهندية الشرقية التى تقع على حدود النيبال واحدة من الولايات ذات الدخل المنخفض في الهند ويوجد أجزاء كبيرة من الولاية لا تزال تحت خط الفقر ، ولاية بيهار هي موطن لأكثر من 100 مليون شخص ، 36 مليون منهم يعانون من الفقر المدقع .

عانت الدولة منذ فترة طويلة من عدم توفر البنية الأساسية و كان التقدم عبر الفئات الاجتماعية في ولاية بيهار متفاوتا مع وجود اختلافات صارخة بين المجموعات في التحصيل العلمي وأنواع الوظائف المتوفرة.ويعد معدل الفقر في الولاية هو الأعلى في البلاد ، ويوجد في ولاية بيهار أيضا أحد أعلى معدلات سوء التغذية في البلاد على الرغم من انخفاض معدل وفيات الرضع ، إلا أنه لا يزال مرتفعا. وظل التفاوت في الاستهلاك دون تغيير إلى حد كبير

قامت جيفيكا بتنفيذ برامج توفير سبل العيش بالمجتمع الهندي . وقد أدى البرنامج حتى الآن إلى دمج أكثر من 10 ملايين امرأة ريفية في أكثر من 923,000 مجموعة للمساعدة الذاتية ، والتي تم توحيدها في ما يقرب من 6000 منظمة قروية و 1045 اتحادا على مستوى المجموعات. وقد برزت المؤسسات الاهلية كمنصات فعالة للإدماج الاقتصادي ، وربط أفقر الناس بالنظام المصرفي الرسمي ، وتمكين مجموعة من الخدمات بما في ذلك التأمين ، والتوعية المالية المنتظمة ، وتقديم المشورة الائتمانية ، والتدريب على الممارسات المالية السليمة ، فضلا عن أنماط جديدة من المعاملات المالية مثل الخدمات المصرفية الرقمية والجوال وقد مكنت هذه المنصات المؤسسية الكبيرة الأسر من أفقر المناطق الريفية في ولاية بيهار من الوصول الجماعي إلى الخدمات المصرفية في أكثر من 3672 فرعا من فروع البنوك الريفية.و في إطار البرنامج استفادت المؤسسات الاهلية بتمويلات بقيمة 1.5 مليار دولار تقريبا من البنوك.

2-1برنامج Satat Jeevikoparjan Yojana (SJY)

في أغسطس 2018 ، وافق مجلس وزراء ولاية بيهار على ميزانية تبلغ حوالي 120 مليون دولار لبرنامج جديد (سجي) ، تنفذة جيفيكا، ويقوم معمل عبد اللطيف جميل لمكافحة الفقر بتقديم الادلة و مناهج التعلم وقياس الأثر ، وكان الهدف من هذا البرنامج هو توسيع الجهود الانمائية و محاربة الفقر عن طريق دمج مايقرب من 100000 فرد من الأفراد الأكثر فقرا فى الأنشطة الاقتصادية و توفير فرص عمل و مصادر لزيادة الدخل ، وكان ينظر إلى البرنامج أيضا على أنه وسيلة لمواجهة فقدان الكثير من الوظائف بعد تطبيقاً لحظر تصنيع الخمور بالولاية.

---

[25]. The State of Economic Inclusion Report (2021) : The Potential to Scale The State of Bihar's Approach to Economic Inclusion: JEEViKA and the SJY Program, MAR 2021
https://elibrary.worldbank.org/doi/abs/10.1596/978-1-4648-1598-0_CaseStudy2

شكل رقم 3 " مكونات برنامج التخرج من الفقر بولاية بيهار"

Project basics	Components
Participants. Scale-up to 100,000 households across Bihar	***Targeting.*** Scale-up of social mapping + village organization input + verification
Pilot: 2,000 households at two pilot sites	**Pilot: Social mapping + Poverty Wealth Ranking + verification at household**
Project duration. July 2018–July 2023 (100,000 households to be identified by July 2021)	***Consumption support.*** Scale-up of Livelihood Gap Assistance Fund of Rs 1,000 per month for seven months
Project leadership. JEEViKA, Bihar Rural Livelihoods Promotion Society (government)	***Assets.*** Productive assets provided to households in multiple tranches from a list of choices, including livestock, grocery shop, tea and snacks shop, and sewing machines. Scale-up asset value average Rs 60,000 with initial tranche/asset valued at Rs 20,000.
Other support. Technical assistance by Bandhan Konnagar and research support by J-PAL	**Pilot asset value: Rs 20,000 with initial tranche/ asset valued at Rs 5,000**
Cost of scale-up. Rs 77,000 (approximately $1,040) per family	***Enterprise training.*** Three-day asset-specific training plus refreshers
Current status. A 100,000 household scale-up of the approach (SJY) is under way, featuring graduation approach inputs and sequencing, with key departures in targeting and program delivery, including through the use of community inputs and cadres.	***Household coaching.*** Eighteen months of weekly sessions at the group and household level conducted by trained community-based master resource persons
Initial findings. Process evaluations show roughly 10 percent exclusion errors in targeting but no significant inclusion errors. Program is contending with balancing a fast-paced rollout with quality control and timing of interventions.	***Access to savings.*** Help to open a bank account and motivation to save

Source: World Bank.
Note: SJY = Satat Jeevikoparjan Yojana.

المصدر: البنك الدولي 2021

2-2 مكونات البرنامج للتخرج

2-2-1 التدريب

تتلقى الأسر المشاركة تدريبا أسبوعيا يصل فى بعض الاحيان الى18 شهرا فأكثر، يقدم الأشخاص ذوو الخبرة مجموعة من الدعم التي تشمل إرشادات حول صيانة الأصول ، الدعم الفني ، والتوجيه بشأن بناء المشاريع الصغيرة ، المساعدة في إكتساب المهارات الأساسية مثل محو الآمية ، ومهارات مسك الدفاتر .وتشمل جلسات التدريب الأسبوعية أيضا عنصرا للتنمية الاجتماعية ، مع مناقشات حول مواضيع تتراوح بين التغذية والزواج المبكر وتنظيم الأسرة.

2-2-2 الأصول الإنتاجية

يختار المشاركين أحد الأصول الإنتاجية من قائمة الخيارات التي حددتها دراسة الاحتياجات المجتمعية ، ثم يتلقون التدريب على استخدام الاصول والتدريب الأسبوعي للأسر. بعد الانتهاء من التدريب ، يحصلون على الأصول ، وتتضمن الأصول أنواعا مختلفة من الماشية أو آلات الخياطة أو المدخلات الزراعية أو منتجات وسلع لمتجر صغير أو أصول إنتاجية أخرى ، وتشير توجهات الاسر المستفيدة أن المتاجر الصغيرة والماشية هي الخيارات المفضلة .

وتقدر القيمة الإجمالية للأصول بـ 60.000 روبية (840 دولارا). يحصل المشاركون أيضا على بدل مؤقت يسمى مساعدة تحمل أعباء المعيشة بقيمة 1000 روبية (14 دولارا) شهريا تدفع على مدى سبعة أشهر. والغرض من هذا البدل هو التشجيع على زيادة الاستهلاك وتعويض تكاليف الفرصة البديلة لتعلم كيفية استخدام أصول المشروع الجديد قبل أن يبدأ في توليد الدخل.

2-2-3 مجموعات المساعدة الذاتية

تتألف المجموعه الواحدة من 12-15 امرأة

المهام الرئيسية: عقد اجتماعات منتظمة ، والإدخار المنتظم ، والقروض الداخلية المنتظمة ، والسداد في الوقت المناسب ، وتحديث دفاتر السجلات.

2-3 الدروس المستفادة

أن الوصول الفعال إلى أشد الناس فقرا وضعفا يتطلب نهجا أكثر مرونة و تفهما فقد أعتمدت جيفيكا نهج لايتسم بالبساطة واختارت عدم تقليص نموذج التخرج من الفقر (نهج براك للتخرج من الفقر) فقد حافظت جيفيكا على التدريب الأسبوعي والتدريب على مستوى الأسرة على مدار 24 شهرا من البرنامج ،حيث تضاعفت قيمة تحويلات الأصول الخاصة بالمستفيدين ، وتولي جيفيكا أهتماما بالغا بشأن إعداد كوادر داخل المجتمع لضمان تقديم الدعم الي المستفيدين.

المبحث الثالث

دراسة حالة – برنامج فرصة للتمكين الاقتصادي

يتناول هذا المبحث دراسة ماتم و ما هو مخطط و آليات تنفيذ برنامج فرصة للتمكين الاقتصادي – وزارة التضامن الاجتماعي وذلك وفقا لمصادر البيانات الثانوية والمقابلة التى تمت مع د/ عاطف الشبراوي مستشار وزارة التضامن الاجتماعي للتمكين الأقتصادي و مدير برنامج فرصة .

حيث شرعت الحكومة المصرية في إتخاذ خطوات جادة فى تنفيذ شبكات الحماية الاجتماعية إيمانا بمبادئ العدالة الاجتماعية و أعادة توزيع الدعم الحكومي على المستحقين الفعليين ، حيث بدأت وزارة التضامن الاجتماعي بالتعاون مع بعض الوزارات والجهات الأخرى في تنفيذ برنامجين للدعم النقدي(تكافل – كرامة) بهدف دعم الفئات الأكثر فقرا بالمناطق الأكثر أحتياجا.

ويستهدف برنامج "تكافل " الأسر التي لديها أطفال ملتحقون بمراحل التعليم المختلفة حتى المرحلة الثانوية، أو صغار يحتاجون للرعاية والمتابعة الصحية.

بينما يستهدف برنامج "كرامة " فئة كبار السن فوق 65 عاما والذين لا يقدرون على العمل، وليس لهم مصادر دخل ثابتة أو المعاقين إعاقة تمنعهم من العمل والكسب، وأيضا لا يملكون دخلا ثابتا.

ويأتي إطلاق برنامج فرصة وفق توجهات وزارة التضامن الاجتماعي الأستراتيجية ، حيث تسعى وزارة التضامن الاجتماعي إلى توفير الحماية الاجتماعية والرعاية المتكاملة والتمكين الاقتصادي للمواطنين المستحقين دون تمييز، كما تسعى إلى تطوير خدماتها في أنحاء الجمهورية المختلفة وتدعو لتنسيق الجهود مع القطاع الأهلي والخاص والإعلام للاستثمار في العمل المشترك من أجل تنمية المواطن والمجتمع.

حيث تولي وزارة التضامن الاجتماعي أهتماماً بالغاً بتنمية المشروعات متناهية الصغر و توفير مصادر تمويل لها، وتتميز المشروعات متناهية الصغر بأنها من أهم آليات الحد من الفقر،حيث ترتكز هذه المشروعات في المناطق الريفية والمناطق الغير مخططة الحضرية والمناطق التي أغلب سكانها من الفئات الاكثر احتياجاً و فقراً ،كما أن أصحاب هذه المشروعات هم عوائل أسرهم و يكون نطاقها داخل الاسرة، فأن أهمية استهداف تلك المشروعات بالدعم المادي والفني والتسويقي يساعد على تعظم المنافع الاقتصادية والاجتماعية لقطاع كبيرمن الفئات الأكثر فقرا.

ويسعي برنامج فرصة لتخريج الفئات القادرة على العمل من برامج الدعم النقدي (تكافل – كرامة) تحت شعار "من الدعم النقدي إلى الإستقلالية المالية " ليكون منصة لتعزيز سبل التمكين الاقتصادي للراغبين في الالتحاق بوظيفة أو توفير معدات أنتاج أو وحدات انتاج جماعية، حيث أظهرت احصائيات برنامج تكافل و كرامة الحاجة العاجلة لبرامج التمكين الاقتصادي من حيث أعداد المستفيدين وتصل نسبة الأفراد في سن العمل والقادرين على العمل الي 43% من أجمالي المستفيدين ،وتبلغ نسبة الأمية بين المستفيدين 62% ،وتبلغ نسبة السيدات 88% من أجمالي أعداد المستفيدين ،ونجد أن نسبة 70% من المستفيدين تتمركز فى محافظات صعيد مصر.

أولاً : خلفيات برنامج فرصة للتمكين الإقتصادى

فى مطلع عام 2018 تم تدشين البرنامج التجريبي الحكومي" فرصة" كبرنامج تجريبي للتخرج والاحتواء الاقتصادي و الممول من البنك الدولي للانشاء و التعمير ضمن مشروع "التمويل الاضافي لتدعيم شبكات الأمان الاجتماعي ".[26]

ويستكمل برنامج فرصة مظلة الحماية الاجتماعية التي أطلقتها الحكومة المصرية من خلال برنامج الدعم النقدي المشروط" تكافل و كرامة " فى مارس 2015 ،باعتباره مكونا أساسيا فى نظام اصلاح الدعم وجزء من استراتيجية الدولة المصرية للحماية الاجتماعية ، حيث تعمل وزارة التضامن الاجتماعي علي تطوير تقديم التحويلات النقدية المشروطة ووضعها في أطار مؤسسي واسع النطاق يشتمل على برامج التمكين الاجتماعي و الاقتصادي التي من شأنها أن تحقق التنمية الاقتصادية و الدمج الفعال و الحد من الفقر وذلك وفقا للاستراتيجية الوطنية للتنمية المستدامة (رؤية مصر 2030)

ثانياً : الهدف العام ومكونات برنامج فرصة

يمثل برنامج فرصة منظومة متكاملة للتمكين الاقتصادي و دعم الباحثين عن فرص التمكين الاقتصادي و دخول سوق العمل و الحصول على وظائف لائقة والتوظيف الذاتي وذلك من خلال ثلاث مكومات رئيسية :-

- مكون التدريب و التوظيف (العمل بأجر)

التدريب المنتهي بالتوظيف من خلال تنفيذ برامج تدريبية تأهيلية وبناء شراكات مع القطاع الخاص و المنشأت الصناعية لتوفير فرص عمل مستدامة للفئة المستهدفة.

[26] قاعدة بيانات برنامج فرصة،(2022) وزارة التضامن الاجتماعي، بيانات غير منشورة ،

- مكون نقل الاصول و العمالة الذاتية (العمل الحر)

من خلال تأسيس مشروعات متناهية الصغر انتاجية أو خدمية ووحدات انتاجية مجمعة مدرة للدخل وسلاسل القيمة

- مكون جلسات التحفيز والتشجيع وتعديل السلوك

2-1 الاهداف الاستراتيجية

- تعزيز روح العمل والإنتاج والإنتقال من الدعم النقدي الى الإستقلال الاقتصادي
- اتاحة فرص بديلة للفئات الاكثر احتياجا من الشباب والنساء وذوي الاعاقة
- تشكيل بيئة داعمة للمشروعات المدرة للدخل ومتناهية الصغر وسلاسل القيمة
- تطوير نماذج الشراكات التنموية المستدامة وتنفيذ مختلف أنشطة برنامج فرصة من خلال الشراكات مع المنظمات الاهلية و الوزارات و الهيئات العامة الأخرى ذات الصلة .

2-2 مدة البرنامج (المرحلة الاولى)

4 سنوات الفترة من (2018 -2022)

2-3 الفئات المستهدفة

- أفراد الأسر القادرين على العمل في الفئات العمرية (21-55) من المستفيدين من برنامج تكافل و كرامة أو معاش الضمان الاجتماعي بنسبة 70% من إجمالي المستفيدين.
- أفراد الأسر القادرين على العمل داخل الأسرة التي تم رفضها من برنامج تكافل وكرامة و كان تقييم حالتهم الاقتصادية أعلى من معايير القبول بنسبة طفيفة و بنسبة 30% من إجمالي المستفيدين.
- ذوي الاعاقة من الباحثين عن فرص العمل من الاسر الفقيرة ومحدودة الدخل بنسبة 5% مما سبق

2-4 التمويل[27]

1-5-1 مبلغ التمويل الاجمالي 50 مليون دولار

1-5-2 تكلفة المشروع متناهي الصغر أو تكلفة التدريب من أجل التوظيف للفرد 1000 دولار

2-5 مناطق العمل

يعمل البرنامج ب 34 مركز داخل 8 محافظات (القليوبية – الشرقية – الفيوم – بني سويف – المنيا – أسيوط – سوهاج – الاقصر)

ثالثاً : الخدمات التي يقدمها برنامج فرصة والأدوار الرئيسية .

يعمل برنامج فرصة على تقديم منظومة متكاملة من الخدمات بشكل مباشر او غير مباشر من خلال الشركاء و تشمل المنظومة الخدمات التالية :-

- توفير مناهج وآليات التحفيز وتعديل السلوك وتشجيع المستفيدين على العمل .
- توفير مساعدة للحصول على قروض ميسرة بالتعاون مع شركاء التنمية في المحافظات.
- تنفيذ مبادرات نقل الاصول والإلتزام بربطها معا في سلاسل القيمة .
- تطوير قدرات ومهارات الأفراد ودمجها في وحدات انتاجية في الصناعات الحرفية واليدوية .

[27] https://projects.worldbank.org/en/projects-operations/project-detail/P168414

- تجهيز وحدات وحاضنات انتاجية متخصصة في الصناعات الريفية والغذائية وانتاج قيمة مضافة من الخامات و المواد الاولية المحلية مع توفير خدمة المتابعة والاشراف على المستفيدين أثناء تنفيذهم الأنشطة بالمجتمعات المحلية
- تطوير القدرات المؤسسية والبشرية لادارة برامج التمكين الاقتصادي في مختلف القطاعات والشركات

3-1 الأدوار الرئيسية

- الجهة الممولة البنك الدولي للإنشاء والتعمير
- الجهة المسئولة عن أدارة التمويل برنامج فرصة – وزارة التضامن الاجتماعي
- الجهة المنفذة منظمات المجتمع المدني – الجمعيات الاهلية – القطاع الخاص

3-2 نموذج التدريب و التوظيف (العمل بأجر)

3-2-1 الهدف

يهدف هذا المسار إلى تحسين مشاركة المستفيدين في القوى العاملة ومهارات صلاحيتهم للعمل ومساعدتهم على الوصول إلى الوظائف من خلال التوظيف في الوظائف الشاغرة الحالية للعمل بأجر أو التدريب الداخلي، وتقديم حوافز لأصحاب العمل والعاملين لزيادة معدل الإقبال ومساندة تنمية مهارات المستفيدين الفنية والتجارية والشخصية من خلال التدريب أثناء العمل (تشمل الحوافز تقديم إعانات أجور مؤقتة وبدلات نقل وتغطية جزئية لاشتراك الضمان الاجتماعي) ،وربط المستفيدين بالمنظمات الشريكة والمنظمات غير الحكومية التي توفر تدريبات على المهارات الفنية والشخصية.

شكل رقم 4 " رحلة التدريب المنتهي بالتوظيف في برنامج فرصة"

المصدر : عرض تقديمي وزارة التضامن 2021

3-2-2 عدد المستفيدين

يستهدف هذا النموذج توفير 15000 فرصة عمل بالمناطق الحضارية .

3-2-3 مبلغ دعم فرصة العمل

تكلفة دعم فرصة العمل الواحدة تقدر بحوالي 1000 دولار أمريكي بالجنية المصري غير مسترد .

3-2-4 الموقف من التنفيذ

جاري الاعداد للتنفيذ .

3-3 نموذج نقل الاصول و العمالة الذاتية (العمل الحر)

3-3-1 الهدف

يساند هذا المسار المستفيدين الذين لديهم الإمكانية لكي يكونوا ناشطين اقتصاديا في العمل الحر وبإمكانهم أن يؤسسوا مشاريع قابلة للأستمرار اقتصاديا من خلال نقل الأصول وتوفير التدريب على الأستخدام الفعال للأصول عبر مختلف القطاعات، كالحرف اليدوية، والصناعات الزراعية، والتجارة والخدمات والمساعدة على تقديم الخدمات غير المالية للسماح بربط المستفيدين فيما بعد بمؤسسات التمويل الأصغر. وتُظهر الشواهد أن المنتجين محدودي الدخل يحتاجون أولاً إلى تعلُّم كيفية الإنتاج والتسويق وتعظيم الأرباح قبل الحصول على الأصول.

شكل رقم 5 " رحلة التوظيف الذاتي في برنامج فرصة"

المصدر: عرض تقديمي وزارة التضامن2021

3-3-2 عدد المستفيدين

يستهدف هذا النموذج توفير 35000 مشروع متناهي الصغر بالمناطق الريفية .

3-3-3 مبلغ دعم المشروع متناهى الصغر

يقدر مبلغ الدعم ما يعادل قيمة1000 دولار أمريكي بالجنية المصري ويشمل (الاصول الانتاجية – التدريب – الدعم الفني – المتابعة).

3-3-4 التزامات الشريك التنفيذي

يتوجب على الشريك التنفيذي تقديم المتطلبات التالية للجهة المسئولة عن أدارة التمويل للاعتماد قبل عمليات التنفيذ

- تقديم دراسة عن أنواع التدخلات التي تتناسب مع النطاق الجغرافى المستهدف.
- تحديد العائد المتوقع على المستفيد .
- تقديم الخطة التدريبية الفنية التي تمكن المستفيدين من أدارة المشروع .
- تقديم دراسة السوق وتشمل توافر مدخلات الانتاج و الحصة السوقية المتوقعةو المنافسين.
- تقديم خطة المتابعة والتقييم .
- تقديم الخطة التسويقية للمنتجات و تشمل ربط المستفيدين بالمستهلك أو تنظيم عملية البيع لصالح المستفيدين .
- تقديم خطة الاستمرارية وتشمل خطة التخارج في حال الوحدات الانتاجية المجمعة .

3-3-5 مؤشرات القياس

- أعداد المستفيدين الذين تم تدريبهم و توفير أصول أنتاجية لهم .
- أعداد المستفيدين الذين قاموا بتدوير رأس المال أكثر من مرة .
- أعداد المستفيدين الذين تم تدريبهم و دمجهم في وحدات و حاضنات انتاجية متخصصة.
- أعداد مشروعات تطوير سلاسل القيمة وتنوعها.
- أعداد فرص العمل و المشروعات الموازية التى تم خلقها لخدمة المشروعات القائمة .
- أجمالي رأس المال الممنوح مقابل العائد على الاستثمار .
- نسبة الأفراد الذين تمكنوا من زيادة دخولهم بما لايقل عن 30%فى 6أشهر عقب حصولهم على لأصل.
- نسبة أعداد المستفيدين من الاجمالي الذين حققوا قصص نجاح مميزة في أدارة الأصول .
- أعدات التعاقدات و التسويق الجماعي وربط المستفيدين بالقنوات التسويقية .

3-3-6 مدة تنفيذ المشروع

الحد الأقصي لمدة التنفيذ 18 شهرامن تاريخ التعاقد المبرم بين الجهة المسئولة عن التمويل و الجهة المنفذة .

شكل رقم 6 "مراحل تنفيذ نموذج التخرج لبرنامج فرصة"

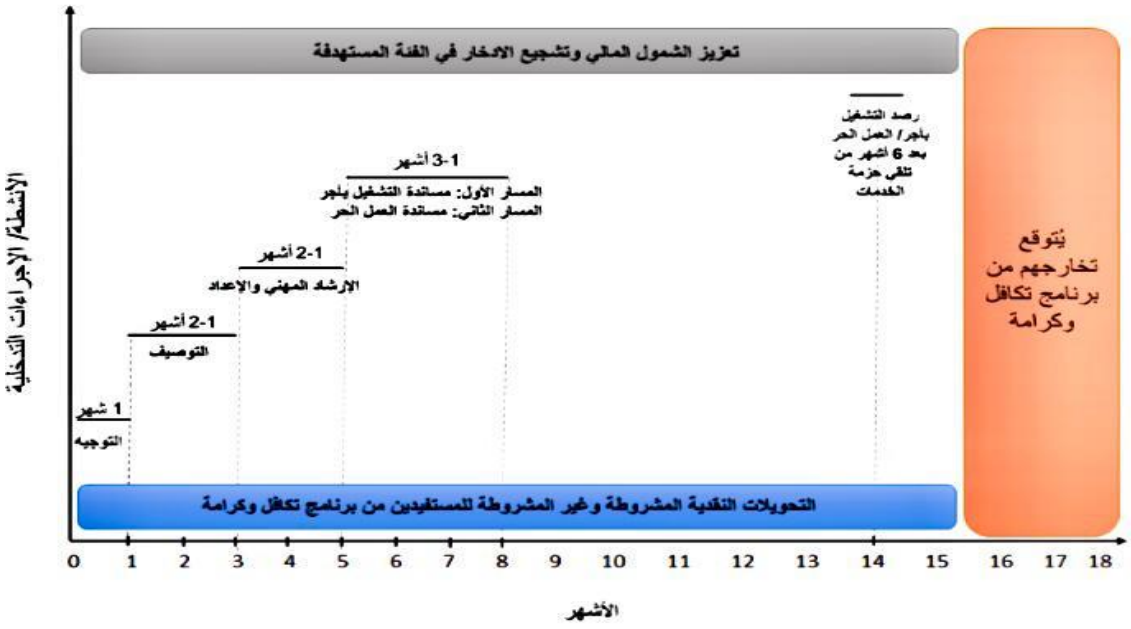

المصدر: عرض تقديمي وزارة التضامن2021

ويستمر تقديم الدعم النقدي الشهري بحد أقصي 18 شهراً من تاريخ أستلام المستفيد ألاصول الانتاجية .

3-3-7 الموقف من التنفيذ

في منتصف شهر فبراير 2022 تم توقيع عدد 20 عقد شراكة مع عدد 18 جمعية أهلية و دولية و جاري الاعداد للتنفيذ.

نتائج وتوصيات البحث

أولاً : نتائج البحث

- ساهم برنامج الدعم النقدي المشروط "تكافل وكرامة" على زيادة الاستقرار الاجتماعي للأسر الأكثر فقرا وحيث قلت معدلات التسرب من التعليم وساهم في الأهتمام بصحة الأطفال فى المناطق الأكثر احتياجا و كذلك ساهم فى تأمين الاحتياجات الأساسية لذوي الاعاقة و كبار السن .
- بالرغم من التدخلات التى تقوم بها الحكومة المصرية لتحسين البيئة التنظيمية من أجل الشمول المالي ألا أنة ما زالت تواجه الفئات الأكثر احتياجا صعوبات تمنع حصولهم على الخدمات المالية والغيرمالية اللازمه لبدء مشروعات متناهية الصغر مدرة للدخل.
- لقد أثبتت تجربة مؤسسة براك ببنجلاديش و مؤسسة جيفيكا بالهند أن توفير التمويل متناهي الصغر سواء كان (اقراض – دعم) للفئات الأكثر فقرا ليس هو الحل الأمثل لتحرير الأفراد من معضلة الفقر المدقع بل يزيد الأعباءوالمخاطر المالية على هؤلاءالأفراد. ولكن مع تقديم حزم تدريبة وتأهيلية و تسويقية مساندة بجانب التمويل المتناهي الصغر ومع مساندة القطاع المدني يساعد كل ما سبق الأفراد على التحرر من الفقر المدقع.
- استمرارية عمليات المتابعة وتقديم الدعم الفني و المالي و الأرشادي و المساندة المجتمعية يساعد الأفرد الآكثر فقرا على إدارة مشروعاتهم المتناهية الصغر.
- أن تصميم نموذج للتحرر من الفقرالمدقع يجب أن يتم وفقا لرؤية مستقبلية محددة الأهداف تعتمد على قياس الأثر لبرامج تم تنفيذها وأستخلاص نتائجها وذلك لتصميم نموذج فعال مبني على الأدلة العلمية يضمن تحرر الافراد من الفقر و أستدامة مصادر دخلهم .

ثانياً: توصيات البحث

- تدشين اتحاد (تكتل) للتمكين الاقتصادي يستهدف الفئات الأكثر فقرا ، تحت اشراف المشروع القومي للأسرة المصرية ،و يضم كافة الجهات الحكومية العاملة فى تمويل المشروعات المتناهية الصغر مثل (مبادرة مستورة– صندوق التنمية المحلية –برنامج فرصة – جهات و مشروعات تنموية تابعة لوزارة الزراعة و إستصلاح الأراضي – جهاز تنمية المشروعات المتوسطة و الصغيرة ومتناهية الصغر) والقطاع غير الحكومي الذي يمتلك مصادر لتمويل المشروعات متناهية الصغر .

- ضرورة قيام جهاز تنمية المشروعات المتوسطة والصغيرة ومتناهية الصغر على تصميم نهج التحرر من الفقرمحدد الأهداف والمبني على الأدلة العلمية ليساند الأفراد الأكثرفقراً على الصمود أمام الصدمات الاقتصادية و تأمين احتياجاتهم الأساسية و تمكينهم اجتماعيا بالتعاون مع الجهات العاملة بالتمكين الاقتصادي الحكومية و غير الحكومية.
- تدشين روابط تسويقيه تضم كلا من (وزارة التموين و التجارة الداخلية – الغرف التجارية – وزارة التجارة و الصناعة – وزارة الزراعة واستصلاح الأراضي – وزارة التضامن الاجتماعي – جهاز تنمية المشروعات المتوسطة و الصغيرة ومتناهية الصغر – القطاع الخاص) لتسويق منتجات أصحاب المشروعات متناهية الصغر ويضمن أستمرارية الأنتاج.

- ضرورة تطوير البرامج التدريبية الموجهه للمتطوعين و العاملين فى قطاع التمكين الاقتصادي.

المراجع

أولاً : مراجع باللغة العربية

- **وثائق**

- الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء (2020). أهم مؤشرات بحث الدخل والانفاق والاستهلاك عام 2020/2019. القاهرة: الجهاز المركزي للتعبئة العامة والأحصاء.
- الاستراتيجية الوطنية لحقوق الانسان 2026/2021
- القانون رقم 201 لسنة 2020، بشأن تعديل بعض أحكام القانون رقم 141 لسنة 2014 بتنظيم نشاط التمويل متناهي الصغر الجريدة الرسمية العدد (41)، أكتوبر 2020
- المجلس القومي للمرأه (2015)، نحو تفعيل برنامج التمكين الاقتصادي للمرأة في المناطق الريفية، القاهرة، الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية.
- تقرير التنمية البشرية في مصر، التنمية حق للجميع: مصر المسيرة والمسار، 2021
- قاعدة بيانات صندوق التنمية المحلية(2021)، جهاز بناء وتنمية القرية المصرية، وزارة التنمية المحلية، بيانات غير منشورة.
- قاعدة بيانات مشروع باب أمل(2018)، مؤسسة ساويرس للتنمية الاجتماعية، بيانات غير منشورة.
- قاعدة بيانات برنامج فرصة(2022)، وزارة التضامن الاجتماعي، بيانات غير منشورة.

- **بحوث و دراسات**

- السيوف، نبيلة فايز أحمد (2007)، منظمات المجتمع المدني و التغير الاجتماعي: دراسة مدى فاعلية برامج تمكين المرأة الأردنية : 1989 – 2005 ،أطروحة دكتوراه ، الجامعة الأردنية. عمان.
- قنديل ، أمانى (2006) . الموسوعة العربية للمجتمع المدنى ، سلسلة العلوم الاجتماعية ، الهيئة المصرية للكتاب ، القاهرة .
- محمد ،أحمد سليمان (2020) ، التداعيات المحتملة لأزمة كورونا علي الاقتصاد المصري ، معهد التخطيط القومي ، الأصدار (7)
- مصطفى ،ايمان محمد (2020)، العلاقة بين الفقر و النمو الأقتصادي بالتطبيق على الحالة المصرية خلال الفترة "2017/2018 –1999 /2000 ، جامعة عين شمس – كلية التجارة، المجلة العلمية للاقتصاد والتجارة العدد (3)

- **المقابلات**

- مقابلة مع الدكتور / عاطف الشبراوي مستشار وزارة التضامن الاجتماعي للتمكين الاقتصادي و مدير برنامج فرصة .

- **المواقع الالكترونية**

- موقع الاتحاد المصري للتمويل متناهي الصغر http://www.emff-eg.com/services/
- موقع بنك ناصر الاجتماعي https://nsb.gov.eg/
- موقع وزارة التضامن الاجتماعي https://www.moss.gov.eg/ar-eg/Pages/default.aspx
- موقع مؤسسة ساويرس https://www.sawirisfoundation.org/ar/economic-empowerment
- الموقع الرسمي جهاز تنمية المشروعات المتوسطة والصغيرة ومتناهية الصغر https://www.msme.eg/ar/Pages/default.aspx

ثانياً: مراجع باللغة الاجنبية

- **Books:**

- Adams, Robert (2005): Social work Empowerment' third Edition Palgrave Mac
- Barsoum, Ghada (2006): Who gets Credit? The Gendered Division of Microfinance Programs in Egypt, Canadian Journal of Development Studies.
- Cox David;(2002) international social work' issues' strategies and programs. Charles strut university.
- Canale, Rosaria Rita 2010, “Microcredit in Advanced Economies as a 'Third Way': A Theoretical Reflection “ .MPRA Paper 21109, University Library of Munich, Germany.

  Hardina, Donna (2007): an Empowering Approach to Managing social service organizations' srringer' publishing company ' New York.
- Soliman, Doaa. Yehia, Yehia (2021): Socioeconomic Effects of Some Agricultural and Rural Micro-Enterprises Funded by the Local Development Fund, Egyptian Journal of Agricultural Research, Vol.99, Issue. 4
- Tikhomova, N.2015, “The Structural Preconditions and Basic Types of. Poverty in Russia”, Sociological Research, Vol.54, Issue. 1

- **Articles:**

- Parienté,W.Osman, A. Assad,R .Valente,C(2019). Graduating the Ultra-Poor in Egypt, From https://www.povertyactionlab.org/evaluation/graduating-ultra-poor-egypt

- **Reports:**

- EMF. The Legal and Regulatory Environment for Microfinance in Egypt: Diagnostic Study with Focus on NGO Transformation Issues. 2009
- EMF and USAID, Microfinance Programs Map ,2008
- The State of Economic Inclusion Report (2021) : The Potential to Scale, Overview, MAR 2021 , world Bank. https://openknowledge.worldbank.org/bitstream/handle/10986/34917/211598ov.pdf?sequence=16&isAllowed=y
- The State of Economic Inclusion Report (2021) : The Potential to Scale, Adapting BRAC's Graduation Program to the Changing Poverty Context in Bangladesh , MAR 2021. https://elibrary.worldbank.org/doi/10.1596/978-1-4648-1598-0_CaseStudy3
- The State of Economic Inclusion Report (2021) : The Potential to Scale The State of Bihar's Approach to Economic Inclusion: JEEViKA and the SJY Program, MAR 2021. https://elibrary.worldbank.org/doi/abs/10.1596/978-1-4648-1598-0_CaseStudy2

- **Websites:**

- Consultative Group to Assist the Poor, https://www.cgap.org/
- https://www.yearofmicrocredit.org/
- http://www.brac.net
- https://projects.worldbank.org/en/projects-operations/project-detail/P16841